الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

العلة النحوية للدينوري وتطبيقاتها في القرآن الكريم

الربع الثالث أنموذجا (من مريم إلى فاطر)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: علوم اللغة.

إعداد الطالبين:

- محمد بن سانية
- الحسين أولاد النوي

إشراف الدكتور:

د.بلقاسم غزيل

أعضاء هيئة المناقشة :

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.بلحسن محمد فؤاد	أستاذ مساعد أ	غرداية	رئيساً
د.بلقاسم غزيل	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفاً ومقرراً
أ.ابراهيم عبد الهادي	أستاذ مساعد ب	غرداية	مناقشاً

الموسم الجامعي: 1438/1437هـ – 2017/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملخص:

تناول هذا البحث جانبا من الدراسة النحوية يتجلى في :

العلة النحوية للدِّينَوْري وتطبيقاتها في القرآن الكريم الربع الثالث أنموذجا (من مريم إلى فاطر)

وقد تضمن هذا الجانب النظري بصفة عامة تعريف العلة ونشأتها وأقسامها وأسباب اختلافها،ومدى صلتها بالدرس النحوي، لنتبعه بدراسة خاصة لعلل الدينوري وتقسيماته لها وبعض خصائص علله ووجوه اختلافها، كما تناولنا في الشق التطبيقي استخراج شواهد لعلل الدِّينَوْري من مدونة القرآن الكريم المذكورة آنفا.

Résumé

Cet exposé a traité une partie d'étude grammaticale se résumé dans : « Le problème grammaticale et sa pratique au 'coran' de Daynouri ».

Nous avons choisi comme exemple : « Robo3 Talith (3) de : 'Mariam' à 'Fatir' ».

La partie théorique traite d'une manière générale : La définition du sa naissance et ses partie, les causes de sa différence, et sa relation avec le cours (leçon) grammaticale ; suivie d'une étude spécialisée de problème de Daynouri et ses partie et quelque caractéristiques de ses problèmes et les points de différence.

Dans la partie pratique, nous avons extrait quelque exemple écrit auparavant dans le «coran ».

المقدمة

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين وخاتم النبيئين نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

يعد البحث والتحليل والتفسير والاستنتاج في مجال العلة النحوية وسيلة من أنبل وسائل البحثة اللغويين في الشق النظري منها لا سيما وقد بلغت شأوا كبيرا على أيدي عباقرة النحاة في القرون الهجرية الأولى، فَحَفُلَت كتب النحو بالعلل النحوية والصرفية والصوتية فلا يكاد يَرِد حكم إلا معللا كما أفردت لها مؤلفات وكتب خاصة حيث يعد الجانب التطبيقي استثمارا حقيقيا للحقل النظري ونتيجة ملموسة للفهم والإدراك، وآلية من الآليات التي تُوَظَّف في فهم اللغة والقرآن وكلام العرب، ومن أجل ذا الأخير عموما والقرآن خصوصا آثرنا دراسة موضوع العلة النحوية للدينوري، من خلال تتبع علله والنظر في انفرادته والتعرف على منهجه في استقرائها، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي والصوتي والبلاغي، معتمدين على الشق العملي الذي يبعث على اقتطاف الثمرة اليانعة والخروج من دائرة النظر والتكرار والإعادة إلى حقل التطبيق والتمثيل والتجديد التصوري في البحث اللغوي .

وقد دعانا إلى اختيار هذا الموضوع الميل إلى هذا النوع من الدراسة، والرغبة في الاستفادة والتزود منه بالوقوف على مسائله وأسراره، وذلك ما نسعى إلى إنجازه في العمل المتمثل في مذكرة التخرج الموسومة بـــ: العلة النحوية للدينوري وتطبيقاتها في القرآن الكريم الربع الثالث أنموذجا

(من مريم إلى فاطر).

وتكمن أهمية هذا البحث فيما يلي :

1- بيان الأثر النحوي أو الصرفي أو الصوتي أو البلاغي بعد دراسة العلة.

2- إفادة الباحثين في الوقوف على العلل التي انفرد بها الدينوري.

3- محاولة إيجاد طريقة عملية ناجعة تستنفذ الفهم والإدراك .

كما نتوخى من هذا البحث تحقيق ثلاثة أهداف وهي :

1- بيان أهمية علل الدينوري وفائدتها العلمية.

2- التعرف على كيفية توظيف العلل في النص القرآني من خلال إجراء عملي .

3- جمع علله وحصرها في بحث للدراسة والمناقشة .

إن هذا البحث يحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة هي:

ماالعلة النحوية؟ وكيف نشأت وتطورت؟ وما هي أقسامها وأسباب اختلافهاومدى صلتها بالدرس النحوي؟ وما هي أقسام علل الدينوري ووجوه اختلافها؟وكيف يمكننا تطبيقهافي الربع الثالث من القرآن الكريم؟.

وللاجابة عن هذه الأسئلة اقتضت طبيعة الدراسة خطة تألفت من تمهيد وفصلين تحدثنا في التمهيد عن نبذة تعريفية بالدينوري وكتابه ومكانته العلمية، وأما الفصلان فقد خصصنا الأول منهما للجانب النظري بعنوان العلة والنحو وتضمن أربعة مباحث تناول أولها العلة مفهوما ونشأة وتطورا ونوعا.

وأما المبحث الثاني فتعرفنا فيه على خصائص العلة النحوية ثم انتقلنا إلى المبحث الثالث والموسوم باختلاف العلل وأسبابها ثم أتممنا هذا الفصل بمبحث رابع يتمثل في صلة العلل بالدرس النحوي.

وأما الفصل الثاني فقد وسمناه بالعلة النحوية للدينوري حيث قسم إلى ثلاثة مباحث:

فالمبحث الأول يتحدث عن أقسام علله وخصائصها، لنثني بوجوه اختلافها في المبحث الثاني وننهي هذا الفصل بمبحث تطبيقي نستخرج فيه شواهد وأمثلة لعلل الدينوري من مدونة القرآن الكريم الربع الثالث أنموذجا ليختم البحث بأهم النتائج المتوصل إليها.

وقد استعنا في هذا البحث بالمنهج الوصفي في الجانب النظري، وأما الجانب التطبيقي فقد زاوجنا فيه بين المنهج الوصفي والاستقرائي الذي يقوم في كليهما على الطريقة الآتية:

أولا- عرض العلل النحوية للدينوري

ثانيا- تبيان المراد من علله.

ثالثا- تقديم الشاهد أو المثال من القرآن الكريم.

رابعا- مناقشتها مناقشة علمية جادة مع ذكر الرأي الصائب بالدليل ما أمكن.

وقد اعتمدنا في إعداد هذا البحث على مصادر ومراجع نذكر أهمها :

الاقتراح للسيوطي، والايضاح للزجاجي، والخصائص لابن جني، وأصول النحو العربي لمحمد عيد، والإغراب في جدل الإعراب لابن الأنبا ري، والرد على النحاة لابن مضاء، والكتاب لسيبويه، وغيرها مما ذكرناه في ثنايا هذا البحث، ومن الصعوبات التي اعترضت مسيرة بحثنا عامل الوقت وصعوبة الحصول على أهم كتاب في البحث وهو ثمار الصناعة للدينوري واستخراج الشواهد لبعض علله من المدونة، إضافة إلى طبيعة البحث المتمثلة في تشعب مسائله.

وقد حظي هذا النوع من الدراسات باهتمام الأقدمين والمحدثين وألفوا فيه كتبا جمة ولا يزال البحث فيه مفتوحا خصوصا في القسم الثاني الذي وقف عنده السيوطي، وسماه الزجاجي بعلة العلة .

وبناء على قوله صلى الله عليه وسلم :(من لم يشكر الناس لا يشكر الله) فإننا نُولي شكرنا لكافة الأساتذة في قسم اللغة العربية ونخص أستاذنا الفاضل السيد بلقاسم غزيل الذي أكرمنا بإشرافه المستمر أثناء قيامنا بإعداد بحثنا فله منا جزيل الشكر على ما بدله من جهد وصبر والله نسأل أن يجازيه عنا خير الجزاء وفي الختام نسأل الله تعالى السداد والتوفيق لخدمة االلغة العربية الشريفة لغة الذكر وآيات الله البينات وآخر دعانا أن الحمد لله رب العالمين.

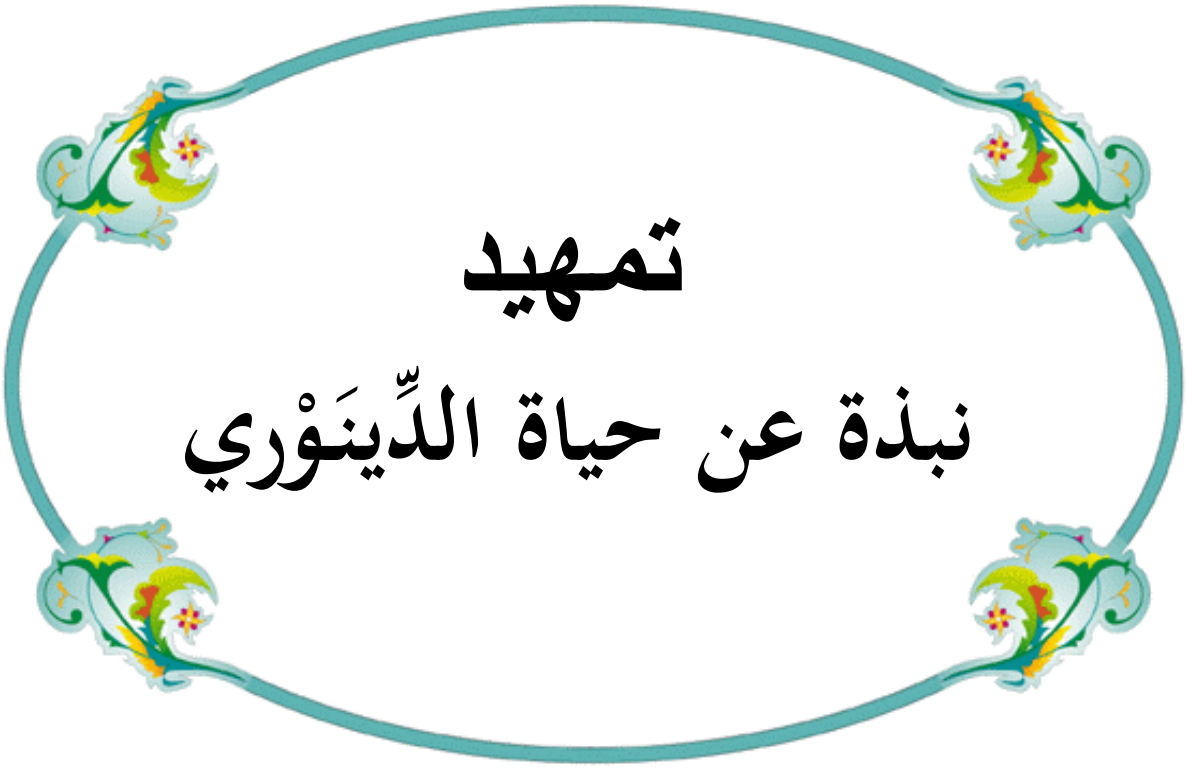

تمهيد

نبذة عن حياة الدِّينَوْري

تمهيد:نبذة عن حياة الدّينوري :

التعريف به :

اسمه: الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري

كنيته: أبو عبد الله

لقبه: الجليس، و هو لقب متميز لا يكاد عند إطلاقه ينصرف إلى غيره.

شيوخه:

ليس عندنا ما يصلح أن يندرج تحت هذا العنوان سوى معلومات غير مؤكدة تفيد بتتلمذه على أبي نصر الواسطي و هو: القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، أبو نصر النحوي، قال عنه ياقوت: لقي ببغداد أصحاب أبي علي، و تنقل في البلاد حتى نزل مصر فاستوطنها، فقرأ عليه أهلها وأخذ عنه الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ و به تخرج، و زوجه من أخته، و كان بابشاذ يخدمه و به انتفع، و مات بمصر، و له من الكتب مايلي:

كتاب شرح اللمع، و كتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل و شرح من كل باب مسألة و من شيوخ الواسطي المشهورين أبو الحسن علي بن عيسى الربعي (328-420هـ).

و هذه المعلومات التي لدينا عن تتلمذ الدينوري على الواسطي من كتاب " ثمار الصناعة"، [1]

أن الشيخ أبو نصر رضي الله عنه يستحسن هذا القول و يفضل على غيره بعد قول سيبويه رحمه الله..." و هو يريد بذلك: أبا نصر الواسطي ؛ و كنيته (أبو نصر) لم ترد في "ثمار الصناعة" إلا في

[1] أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري:ثمار الصناعة، تح/محمد بن خالد الفاضل،دار الثقافة والنشر بالجامعة السعودية ،ط،1411هـ،1991م ،ص:23،24.

موضعين –هذا أحدهما و سيتلوه الآخر– و لا شك في أنه يريد الواسطي بقرائن ظاهرة في مواضعها من الكتاب.

ثانيا: قد عوّل الشيخ أبو نصر النحوي رحمه الله على هذه العلة في (شرحه للجمل) لا ثقة بها و ترجيحا لها، بل لأنه كتاب تقريب و إيجاز، و شرح الواسطي للجمل هو الذي مرت قبل قليل إشارة ياقوت إليه ضمن مؤلفات الواسطي.

ثالثا: في توجيهه لعود الضمير على متأخر لفظا و رتبة في قول الشاعر:

جزى ربه عني عدي بن حاتم...

فيه قولان: مبتذل عام، و مدخر خاص، فالأول: أنه جاز لضرورة الشعر...، و الثاني ما ذكره شيخنا– رضي الله عنه– و هو أن (الهاء) ضمير (الجزاء)، و هو و إن لم يجز له ذكر بمنزلة المذكور، لأن (جزى) قد دل عليه، إذ كان الفعل بلفظة يدل على مصدره، فكأنه قال: جزى رب الجزاء.

و قد وردت في كلام الدينوري كلمة (شيخنا) و لم يصرح باسم ذلك الشيخ، و نميل إلى أنه ربما كان يقصد الواسطي بدليلين ليسا بالقويين، و لكنهما مؤنسان و هما:

1) – الترضي عنه بقوله– رضي الله عنه–, و هو قد فعل ذلك مع (أبو نصر) في الموضع الأول.[1]

[1] م س، ص: 24،25.

2) – أن ابن بابشاذ–تلميذ الواسطي – كثيرا ما يأخذ آراء شيخه و يستحسنها في كتبه، و قد أخد هذا الرأي في شرح الجمل و استحسنه– ولكنه لم ينسبه– فلعله يكون من آراء شيخه الواسطي.

هذا ما لدينا من الأدلة، و هي كما نرى ليست بالأدلة القاطعة بما نريد، و لكنها أدلة مؤنسة، وحري بنا قبل أن نطوي صفحة الصلة بين الدينوري و الواسطي أن نختم بما نراه من تتمة الموضوع, و نعني بذلك الآراء و المسائل التي عرض لها الدينوري في (ثمار الصناعة) و هناك في (شرح اللمع) للواسطي ما يشبهها أو ما يقاربها، مما نرجح معه استقاء الدينوري لها من هذا الكتاب و هي كثيرة جدا، لكننا حاولنا أن نثني منها ما تشابهت فيه العبارة و أحسسنا فيه بقوة الرابطة، و صرفنا النظر عما اشتبه فيه ما عند الواسطي بما عند غيره، وبخاصة ما وجدناه عنده وعند ابن بابشاذ فقد رجحنا أن يكون الدينوري أخذه من ابن بابشاذ و ليس من الواسطي لأن صلة الدينوري بابن بابشاذ صلة ظاهرة ظهور الشمس مع أنه لم يرد له ذكر في ثمار الصناعة بتاتا.

ومن هذه الآراء والمسائل ما يلي:

1) تحدث الدينوري عن أوجه الشبه بين الإعراب و البناء بطريقة غير واضحة.

2) تحدث عن لغات (حيث) بما يشبهها في شرح اللمع

3) تشبيهه الألف والياء في التثنية بباءي النسب وتاء التأنيث شبيه بما في شرح اللمع.[1]

[1] م س، ص: 26.

4) تحدث عن علل رفع الفاعل، ومنه ما هو في شرح الجمل له أيضا كما نص على ذلك الدينوري.

5) تحدث عن (يا) النداء وهل هي عاملة بنفسها أو نائبة مناب الفعل،إلى غير ذلك من آراء أخرى ومسائل.

مؤلفاته:

الكتب التي تعرضت للدينوري لا تذكر له إلا كتابا واحدا هو**"ثمار الصناعة"** وهو الوسيلة الوحيدة لديهم للتعريف بالدينوري، ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا إسماعيل باشا البغدادي صاحب: هدية العارفين (ت311هـ) (ذيل كشف الظنون) حيث ذكر له كتابا آخر سماه (الحروف السبعة من الكلام)، و هو كتاب غريب لم نجد له ذكرا عند غيره، كما أننا لم نجد له ذكرا في (ثمار الصناعة) مع أن الدينوري كان من عادته- كغيره من العلماء- أن يحيل على كتبه الأخرى في حديثه عن بعض المسائل التي يكون قد استقصاها في بعض كتبه و لا يرغب التوسع فيها هنا، وقد أحال في (ثمار الصناعة) على اثنين من كتبه هما:

- **تصفح الجمل**: أشار إليه في موضعين:

بقوله: ولأبي القاسم الزجاجي في (كان) هذه رأي آخر قد تقصيناه في (تصفح الجمل).[1]

وقد تكلمنا في (تصفح الجمل) على الوجه الذي أنكره على سيبويه وهو جائز.

[1] م س، ص:27.

- **اقتراح النجيب:** أشار إليه في موضع واحد بقوله: وقد أشبعنا الكلام عليها- أي الباء- واستوفينا شرح وجوهها ومعانيها في كتابنا الموسوم بـ :(اقتراح النجيب)، ويبدو من اسمه أنه كتاب ألف بناء على رغبة واقتراح من أحد تلاميذه النجباء، كما هو الحال في سبب تأليف (ثمار الصناعة).

ونخلص من هذا إلى أن كتب الدينوري المقطوع بثبوتها وصحتها ثلاثة هي:

(ثمار الصناعة)، و(تصفح الجمل)،و(اقتراح النجيب)

وأما الكتاب الرابع الذي تفرد بذكره صاحب هدية العارفين هو كتاب (الحروف السبعة من الكلام) فسيبقى محل شك لأننا لم نجد الدليل على صحته.

وفاته:

أشرنا فيما تقدم إلى أن الغموض يكتنف حياة الدينوري من كل جوانبها: زمانا، ومكانا، وولادة، ونشأة، ووفاة، وأشرنا إلى أننا من خلال ما استنتجناه من صلة له بالواسطي و ابن بابشاذ وابن برهان، مع أن الأخيرين لم يرد لهما ذكر في كتابه نميل إلى أنه من علماء القرن الخامس وأنه مات في أواخر هذا القرن ولم يدرك القرن السادس و هذا الاحتمال وجدنا ما يؤيده- وإن كان ينقصنا الدليل[1]- لدى إسماعيل باشا البغدادي الذي نص في هدية العارفين ، على أن الدينوري توفي في

[1] م س، ص:28.

حدودسنة (490هـ)، ولكنه مع ذلك يبقى دعوى بلا دليل قاطع، وقد تفرد به إسماعيل باشا كما تفرد بكتاب (الحروف السبعة من الكلام) المشار إليه قبل قليل.

هذا وفي نهاية الحديث عن سيرته نود الإشارة إلى أنه استوقفنا في كتابه أمران وهما:

الأول: أنه ربما كان شيعي المذهب، وقد أحالنا إلى ذلك نهجه لطريقة الشيعة في الصلاة على النبي وآله، دون صحبه، في ثلاثة مواضع من الكتاب: في المقدمة، وفي آخر الجزء الأول، وفي آخر الكتاب، وهذا الدليل ليس قاطعا، لأن ذلك ربما كان من عمل النساخ و ليس من كلام المؤلف، كما أنه ليس نهجا خاصا بالشيعة وإنما هو غالب عليهم.

الثاني: أنه ربما كان مكفوف البصر، وقد استوحينا ذلك من هذه العبارات: قوله في المقدمة: وهأنذا ممليا عليك..، ما قرأ علي في كتاب صنفه بعض البغداديين المتأخرين، وانطلاقا من هذا الإيحاء لمسنا ترجمته في كتاب:"نكت الهميان في أخبار العميان" للصفدي, ولكننا لم نظفر بشيء منها لنذرة المعلومات عن حياته وسيرته. [1]

[1] م س، ص:29.

الفصل الأول

العلة والنحو

المبحث الأول : تعريف العلة لغة واصطلاحا:

أ – **التعريف اللغوي** : العلة من عَلَّ يَعِلّ ويعُلّ وعَلَّه يعِلُّه علاً وعَلَلاً وأعَلَّه.[1]

ولها معان لغوية مختلفة بحسب استعمالاتها منها ما يلي :

1- **التكرار**، ففي الحديث عن إبراهيم في الرجل يضرب الرجل بالعصا قال :((شِبْهُ العَمْدِ فَإِنْ أَعَلَّ مَثْنَى وثُلَاثَ فَفِيهِ القَوَد))[2] أي إذا كرر عليه الضرب، و أصله في المشرب يقال أَعَلَّ القوم إذا شربت إبلهم عللا[3].

2- **الشربة الثانية**: وهي العَلَلُ وَالعَلُّ يقال علل بعد نهل، وقيل: عَلَهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ إذا سقاه السقية الثانية، وعَلَّتِ الإِبِلُ تَعِلُّ وتَعُلُّ إذا شربت الشربة الثانية.[4]

قال لبيد : (الرمل)[5]

عَافتا الماء فلم نُعْطِنْهُمَا إنما يَعْطِنُ من يَرجُو العَلَلَ

3- **العائق يعوق ،وقيل** : ((العلة حدث يشغل صاحبه عن حاجته))، ويقال اعتله عن كذا، أي: إعتاقه.

4- **المرض** ؛ عل يَعِلُّ واعْتَلَّ أي مرض فهو عَلِيل وأَعَلَّهُ الله ولا أَعَلَّكَ الله أي لا أصَابَك بِعِلَّةٍ[6] .

قال ابن الأثير: ((علَّ المريض يعِلّ عِلَّة، فهو عليل ورجل عُلَلَة، أي : كثير المرض))[7].

---

[1] ينظر: ابن منظور،لسان العرب، تح/عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط 1589، ج6 ، ص :548،549.

[2] عبد الرزاق الصنعاني، المصنف ، تح/ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي،بيروت،ط2 ،1403 ج9 ،ص : 276.

[3] ابن فارس أحمد:معجم مقاييس اللغة ،تح / عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،ط ،1399ه ،1979م ج4 ،ص: 12 ،13.

[4] ينظر: ابن منظور، م س ،ج6 ،ص : 548.

[5] البيت في ديوان لبيد بن ربيعة العامري ،دار صادر ، بيروت ، لبنان ، (د ط) ، (د ت) ، ص :143.

[6] ينظر: ابن منظور ، م س ، ج6 ، 551.

[7] ابن الأثير مجد الدين المبارك: النهاية في غريب الحديث والأثر،تح/عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصرية،(د ط)،(د ت)،ط3،ص: 242.

وقال الجرجاني في التعريفات: ((العلّة لغة عبارة عن معنى يحلّ بالمَحَلّ فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه سمي المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوّة إلى الضعف)).[1]

5- **السبب** فيقال : هذا عِلَّةٌ لهذا، أي سبب، وفي حديث عائشة، ((فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الراحلة))،[2] أي يظهر أنه يضرب جنب البعير برجله وإنما يضرب رجلي.[3]

ب – تعريفات العلماء للعلة اصطلاحا :

تناوَل تعريفَ العِلَّةِ الكثيرُ من العلماء، وسنعرض لأبرز تلك التعريفات، فعلى وجه العموم عرفها الجرجاني بأنها : ((ما يَتوقَّفُ عليه وجودُ الشَّيء، ويكون خارجا مؤثرا فيه))،[4] وهي عند أبي البقاء الكَفَوِيّ: ((عبارة عن معنى يَحِلُّ بالمحلِّ، فيتغير به حالُ المحلِّ، ومنه سُمِّي المرضُ عِلَّةً، وهي ما يَتوقَّفُ عليه الشَّيء)).[5]

أمَّا تعريف النُّحاة لها، فقد عرَّفها الرُّماني بأنَّها: ((تغيُّرُ المعلول عما كان عليهِ)).[6]

وعرَّفها المحدثون أيضا، فهي عند الدكتور مازن المبارك: ((الوصفُ الذي يكون مظنَّةَ وَجْهِ الحكمة في اتخاذ الحكم؛ أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة)).[7]

---

[1] الجرجاني:كتاب التعريفات، تح/جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، القاهرة،ط1،1403هـ/1983م ج1 ، ص : 154 .

[2] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تح/محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان،ج2 ،ص: 880

[3] ينظر: ابن منظور، م س، ج6 ،ص: 551 .

[4] الجرجاني: كتاب التعريفات ، م س، ص: 154.

[5] أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات معجم في المصطلحات، تح/عدنان درويش،مؤسسة الرسالة ،بيروت،(د ط)، (د ت) ، ج1 ،ص:620 .

[6] علي بن عيسى الرماني :كتاب الحدود في النحو،وكتاب منازل الحروف،(د ط)،(د ت)،ص: 44.

[7] المبارك مازن:النحو العربي،العلة النحوية نشأتها وتطورها،دار الفكر، بيروت،لبنان ،ط3 ،1401 هـ/1981م ،ص:90.

المبحث الثاني: نشأة العلة وتطورها وتصنيفها :

أولا : نشأة العلة وتطورها:

إن التعليل ابن للتفكير النحوي في نشأته، فقد ارتبط بتبرير القواعد النحوية، وتفسير الظواهر اللغوية حيث تجلّت نشأة التعليل في روايات وضع النحو العربي، منها أن رجلا قرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بريء مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[1] بالجر [2]، وآخر قال : (مات أبانا وترك بنون) [3] وقالت ابنة أبي الأسود الدّؤلي متعجبة (يأبت ما أشدّ الحرُ) بالرفع[4] ، ومن خلال هذه الأنماط التركيبية وغيرها أدرك واضعوا النحو اللحن في اللفظ ، والانحراف عن سنن العرب في كلامهم دون التصريح بعلة المعنى، أو الفاعلية، أو المفعولية، أو الإعراب مما يشير إلى أنّ التعليل النحوي نشأ إحساسا فنيّا وذوقا فطريّا قبل أن يصبح اصطلاحا علميّا [5]، ومن ثَمَّ بدأ النحويون الأوائل بوضع أحكام النحو – لِمَا استقرءوه واستقصوه من كلام العرب – وقرنوه بعلله، حيث ترتبط البداية الحقيقية للتعليل النحويّ بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، الذي قال عنه ابن سلام الجمحي (ت 231هـ) : ((وكان أوّلَ مَنْ بَعَجَ النَّحْوَ ومدَّ القياسَ وَالعِلَلَ)).[6] وقال عنه ابن الأنباري (ت 577هـ) : ((إنَّه أوَّلُ مَنْ عَلَّلَ النَّحْو)).[7]

وقد نقل سيبويه (ت108هـ) في كتابه تعليلات كثيرة عن جماعة من النحاة الأوائل الذين تقدّموه، وقد كان في طليعة هؤلاء النحويين المتقدّمين جميعا العبقريّ الفذّ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)،الذي كان له الفضل في فتح باب التعليل على مصرعيه حينما سئل

---

[1] التوبة ،الآية : 3 .

[2] ابن الأنباري عبد الرحمن أبو البركات كمال الدين :نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،تح/إبراهيم السامرائي ،مكتبة المنار ،الأردن ، ط3 ، 1405هـ-1985 م ص: 19 .

[3] م ن ، ص : 21 .

[4] م ن ، ص: 21.

[5] حسن خميس سعيد الملخ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق، عمان، ط1 ، 2000 م، ص: 32 .

[6] الجمحي محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء، مطبعة المدني ، القاهرة ،مصر ،(د ط)، (د ت) ،ج1 ،ص: 14.

[7] ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، م س، ص: 27 .

عنه بقولهم: أعن العرب أخذت العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب قائلا: ((إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم الأقسام وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصَّادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلمَّا وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت ببالِه محتمِلة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلاّ أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك فإن سنح لغيري عِلَّة لِمَا عَلَّلْتُه مِنَ النَّحو هِي أَلْيَق ممَّا ذكرت بالمعلول فليأت بها))، [1] كيف لا وقد بلغ ((الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله))،[2] بل إنّ سيبويه نفسه قد ولج باب شيخه بكتابه المليء بالتعليلات التي تتسم بالشمول والإحكام والطابع التعليمي المصبوغ بأسلوب الجزم والتقرير ، والبعيد عن التعقيد والتأثر والفرض والتخيل والجدل.[3]

كما درج مسلك النحويين الذين سبقوه في تعليل المسائل النحوية، حيث اعتمده وأكثر منه ، حتى صار سمة بارزة عنده ،لاسيما وقد حاز وسام السبق في فضل التوسع والإكثار من التعليل مما كان نزرا قليلا عند شيوخه الأوائل،[4] لكنه مع ذلك حافظ على على أساس منهج شيخه في :

1- الاهتمام بجانب المعنى وأسرار اللغة .

---

[1] الزجاجي،عبد الرحمن أبو القاسم:الإيضاح في علل النحو ، دار النفائس ،بيروت ،لبنان ،ط3 ،1399 هـ-1979 م ،ص: 66 .

[2] ابن الأنبا ري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، م س ، ص : 45 .

[3] ينظر:المبارك مازن ، النحو العربي ، م س ، ص : 58 .

[4] ينظر: م ن ، ص : 52 ، 53 .

2- العناية بتعليل القياس،الشبيه بالشبيه وفي حمل النظير على النظير،ومثال هذا الأخير أن تاء الجمع المؤنث السالم هي محل الإعراب فيه، لذلك كانت كالواو والياء في الجمع المذكر السالم فكان الرفع فيها نظير الرفع بالواو في هذا الجمع،وكان الكسر فيها في حالتي الجر والنصب نظير الياء التي هي في الجمع المذكر للجر والنصب أيضا.

3- الاعتماد على الذوق العربي كطلب الخفة والفرار من الثقل كتعليله لثقل الفعل وخفة الاسم بقوله: ((ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا)).[1]

وأما في المثال الثاني ألا ترى كيف علل سيبويه ترك الألف واللام،وعدل عن الجمع في قولهم: (أول رجل)، بطلبه لِلْخِفّة وبُعْدِه عن الثقل .[2]

ومن هنا كان النحاة في هذه المرحلة يلجؤون إلى الإكثار من الشواهد المسموعة ،وإلى القياس بين الأشباه والنظائر للبرهنة على صحة العلة،في أسلوب تعليلي فطري طبعي تحكمه السليقة اللغوية دون الإشارة إليه،[3] إلى أن ظهرت طائفة جديدة من اللغويين – في بدايات القرن الثالث الهجري – على رأسهم أبو العباس المبرد (ت285 هـ)، الذي كان يُعَدُّ حامل لواء التعليل في هذه الفترة بالمناقشة والجدل مع معاصريه،فتسبب في ترك حلقة شيخه ثعلب،وأقنع الزجاج حتى التحق به، كما أنكر على سيبويه الكثير من العلل وخالفه فيها رغم أنه كان بصرياً، كما اعتمد كذلك في تقرير الأحكام النحوية على الأسئلة والأجوبة إلى أن يصل إلى رأي مُؤَيَّد بقوّة التعليل.

ومما ذكر نخلص إلى:

---

[1] سيبويه، عمرو بن عثمان:الكتاب،تح/عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3،1408 هـ-1988 م،ج1 ص: 21 .

[2] ينظر: م ن، ص: 18 .

[3] ينظر: المبارك مازن:النحو العربي،م س، ص: 63 ،64 ،65 ،66 .

1- أن نحاة هذه المرحلة لم يكونوا في منأى عن المنطق المستفاد من علم الجدل والفلسفة الكلامية مع الحفاظ على طبيعة اللغة ونقائها.

2- ظهور درس لغوي جديد يهتم بتوجيه تلك القواعد وتعليلها، وفلسفة اللغة ومنطقها .[1]

ومن هنا ندرك أن التعليل يتطور كلما تقدم الزمن، إلى أن أَطلَّ القرن الرابع الهجري الذي اتسم في اللغة العربية بقوة النضج العلمي والفكر العملي، حيث ظهرت مجموعة من العلماء الذين أشبعوا اللغة بحثا وتنقيبا وإبداعاً، فقرَّروا القواعد ، وحدّوا حدودها، وأظهروا أصولها، ومدى موافقتها لظواهر اللغة ، مما أدى إلى ظهور مدرسة جديدة في التعليل تبحث عن علل النحو ودقائقه ، وتوجيه مذاهب العرب في كلامهم كما قال ابن جني (ت392 هـ): ((إلى تقرير أصول تلك القواعد وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها...)).[2]

ومن أهداف هذه المدرسة التعليلية الجديدة ما يلي :

1- صياغة جديدة ومنهج خاص بالعلل النحوية، مما يجعل القواعد أكثر منطقية ليستساغ فهمها ويسهل الوقوف على على أسرارها.

2- إظهار مدى قيمة النحو، وبيان ضرورة إتقانه، والدفاع عن ظاهرة الإعراب .

3- ازدهار التعليل بظهور مؤلفات متخصصة منها: كتاب العلل في النحو،لهارون بن الحائك الضرير،من معاصري الزجاج،والإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة (339)هـ،

والنحو المجموع على العلل لمحمد بن علي العسكري المتوفى سنة (345)هـ،و علل النحو،لأبي الحسن محمد بن الوراق المتوفى سنة (381)هـ،وتقسيمات العوامل وعللها لأبي

---

[1] ينظر: م س، ص: 67، 68، 69 .

[2] ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط3، (د ت)، ج1، ص: 78 .

القاسم الفارقي المتوفى سنة (391)هـ، وكتاب العلل لأبي الحسن محمد بن الحسين،والخصائص لابن جني المتوفى سنة (392)هـ، [1]هذا العلم الشامخ الذي وقف من العلة موقف المؤيد لها،والمنادي بها ،فيعقد بابا في الخصائص للرد على من اعتقد فساد علل النحويين بل إن له ولأستاذه أبي علي الفارسي اليد الطولى في إبرازها حتى تبوأت مكانتها التي هي عليها في كتب الأصول ، وقد تناول جميع جوانبها كمقارنتها بعلل المتكلمين وعلل المتفقهين، والتفريق بين العلة والسبب ، كما تحدث عن دور العلة وعن تعارض العلل وغيرها من مسائل العلة . [2]

واعلم أن غالب هذه الكتب لم تظهر للحياة العلمية إلا بعضها، حيث وَجَدَت من بعدها علماء اتبعوا منهجها، واستفادوا من مادتها العلمية،حيث استمرّ التأليف في العلة والاهتمام بها بعد القرن الرابع الهجري كمُؤَلَّف أسرار العربية لعبد الرحمن الأنبا ري المتوفى سنة (577)هـ، والذي قال عنه: ((أوضحت فيه فساد ماعداه، بواضح التعليل ورجعت في ذلك كلّه إلى الدليل))، [3]كما تعرّض لها كذلك في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة)،[4] وتبعه أبو البقاء العكبري (ت616 هـ) في ذلك بكتابه (اللباب في علل البناء والإعراب)،[5]ولعلّ الإمام السيوطي أبرز المتأخرين الذين عُنُوا بالتعليل في الكثير من مصنفاته وإن كان (الاقتراح)[6] هو أبرزها في هذا الجانب .

وما نجده عند علماء اللغة القدماء من افتراق حول العلة ما بين مؤيد لها وممانع رادّ لها نجده عند المحدثين كذلك ولكل وجهة هو موليها ونستطيع القول إن الاتفاق بينهما يكاد يكون حول

---

[1] ينظر: المبارك مازن: النحو العربي، م س، ص: 94،95 .

[2] ابن جني: الخصائص،م س،ج1 ،ص: 166،169،172،173،174 .

[3] ابن الأنبا ري: أسرار البلاغة،تح/محمد بهجة البيطار،المجمع العامي العربي بدمشق،(د ط)، (د ت)، ص: 4 .

[4] ابن الأنبا ري:الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة،تح/سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،ط،1377 هـ-1957 م،ص: 59 ،105، 106 .

[5] العكبري،أبو البقاء:اللباب في علل البناء والإعراب،تح/محمد عثمان،مكتبة الثقافة الدينية ،ط1 ،1430-2009 م،ص:

[6] جلال الدين السيوطي،الاقتراح في علم الأصول،تح/محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية (د ط)،(د ت)، ص: 249، 250،...309 .

اليسير منها الرافض لغيره كالمهدي المخزومي ((الذي أثنى على علل الخليل والكوفيين لأنها سماعية وقريبة إلى طبيعة اللغة ورفض علل البصريين الذين أوغلوا في المنطق))،[1]ومنهم شوقي ضيف الذي قبل العلل التعليمية ورفض بقية العلل التي تخرج عن غاية النحو،ومحمد عيد الذي يرى أن المناهج العلمية الحديثة تساند العلة الصورية التي تهتم بوصف الأشياء أي بمعرفة العلاقات بين الظواهر وظروفها، ويرفض العلة الغائية التي تبحث عن الأهداف والغايات. [2]

ومنهم من قبل العلة مطلقا كمحمد عرفة الذي قبل العلل والعوامل لأنها علامات توجب على المتكلم العمل. [3]

وأما الفريق الأخير فقد رفض العلة مطلقا كإبراهيم مصطفى الرافض لنظرية العامل التي تأثر النحاة فيها بالفلسفة الكلامية.[4]

ثانيا: تصنيف العِلَّة النحوية :

لقد ترتب على تلك العناية بدراسة العلة النحوية لدى النحويين أن أُثيرت مسألة تصنيفها إلى أقسام وأنواع لكنّهم اختلفوا في المصطلح الذي أطلقوه على كلّ صنف وإليك بيان ذلك وتفصيله:

-1- أقسام العلة:

إن تقسيم أعلام النحاة للعلة النحوية قد اختلف من عَلَم لآخر وهي كالآتي حيث:

قسَّمها ابن السَّراج (ت 316 هـ) إلى ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا : كلّ فاعل مرفوع وكلّ مفعول منصوب وضرب يُسمّى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم

---

[1] الكندي،خالد بن سليمان: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان الأردن،ط2 ،1430هـ/2009 م،ص: 124،123،125.

[2] جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة إبستومولوجية،توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، (د ط)،(د ت)،ص:98،97،96،95،99.

[3] الكندي خالد بن سليمان،م س،ص: 330 ،332 .

[4] مصطفى إبراهيم: إحياء النحو،دار الآفاق العربية،القاهرة،مصر،(د ط)،(د ت)،ص:31.

صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ ((وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنّما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ونتبيّن به فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات))،[1] **ثم يأتي الزجاجي (ت 337هـ) فينطلق – على ما يبدو – من كلام ابن السراج هذا ليجعل علل النحويين ثلاثة أضرب : تعليمية، وقياسية ، وجدلية** نظرية.

((فأمّا **التعليمية** فهي التي يُتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنّا لما سمعنا قامَ زيدٌ فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل...وأمّا **العلة القياسية** فأن يُقال لمن قال نصبتُ (زيداً) بأنّ في قولنا : إنّ زيداً قائمٌ : ولمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله،

نحو: ضربَ أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك.

وأمّا العلة الجدلية النظرية:

فهي كل ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا مثل أن يُقال: فمن أيِّ جهةٍ شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها أبالماضية أم بالمستقبلة أم الحادثة في الحال، أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرٌو، وهلاّ شبهتموها بما قدِّم فاعله على مفعوله؛ لأنّه هو الأصل وذا فرعٌ ثانٍ...)).[2]

---

[1] ابن السراج، أبوبكرمحمدبن سهل: الأصول في النحو،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،ط3،1417 هـ/1996 م،ج1، ص: 35.

[2] ينظر: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو،(م س)، ص:64، 65.

ويبدو أنَّ **العلة القياسية والعلة الجدلية النظرية** عند الزجاجي تقابلان ما سمّاه ابن السَّرَّاج بعلَّة العِلَّة التي ذكر أنّها ليس تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنّما نستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها.

وقسَّم ابن جني[1] **العلة كذلك إلى قسمين**: أحدهما واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحِقٌ بعِلَل المتكلمين؛ كقلب الألف واوًا للضمة قبلها، كما في (فَاعَلَ) إذا بنيته للمجهول فتقول: فُوعِل، نحو رَاجَع وروجع وياءً للكسرة قبلها، كقلب الألف ياءً إذا وقعت بعد كسرة كنحو (قِيتَال)مصدر قَاتَل فأبدلوا الألف ياءً ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن.

والآخر: ما يمكن تَحَمُّله والنطق به على مشقة واستكراه كقلب الواو ياءً بعد الكسرة إذ يمكن أن تقول في عصافير : عصافِور، ولكن يكره .[2]

كما قسّمها السيوطي إلى قسمين : **بسيطة ومركبة** .

فأمّا **البسيطة**: فهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل مثلا :بالاستثقال كتقدير الضمة والفتحة في المنقوص وكالمشابهة في إعراب المضارع لأجل مشابهته بالاسم.

وأمّا **المركبة**: فهي التي يقع التعليل بها من عدة أوجه، اثنين فصاعدا كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلّة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين معا وذلك كثير جدا.[3]

وأمّا ابن مضاء القرطبي (ت 595هـ) فقسم العلل إلى قسمين:

القسم الأَوَّل أسماه بالعِلل الأُوَّل ،والثاني أطلق عليه العلل الثواني والثوالث، فَقَبِل القِسْم الأَوَّل ورَفَضَ الثاني، ثم بين الفرق بين العلل الأوَّل والثواني فقال: ((إنّ العِلل الأُوَّل بمعرفتهما

---

[1] ينظر: ابن جني: الخصائص،(م س)،ج1،ص: 90.

[2] ينظر: السيوطي:الاقتراح في علم الأصول،(م س)،ص: 274 .

[3] ينظر:م ن،ص: 279 .

تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدْرَك منّا بالنظر والعلل الثواني هي المستغْنَى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلاّ أنّ العرب أمّة حكيمة)).[1]

وعليه فإن ابن مضاء قد توصّل إلى إنكار العلل القياسية، وسماها بـ (العلل الثواني). وأنكر كذلك العلل الجدلية، ووسمها بـ (العلل الثوالث)؛ فقال: ((وممّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث؛ وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع فيقول: ولِم رفع الفاعل؟ فالصَّواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من كلام العرب المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط عِلَّة لينقل حكمه إلى غيره))كما أنه أنكر جدوى العلل التي ساقها النحاة في دراساتهم النحوية لأن رفع الفاعل – مثلا– ((فلا يزيدنا علمًا بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهلُه؛ إذ قد صحّ عندنا رفعُ الفاعل الذي هو مطلوبنا)) [2]وهو بذلك يُثبت القسم الأوّل من العلة (العلة التعليمية) وسمّاه بـ (العلل الأُوَّل)

كما قسّم الدِينَوْرِيُّ العلل إلى قسمين:

علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وسنتحدث عن القسم الأَوَّل بالتفصيل في الفصل الثاني لأنَّه محلُّ دراستنا وأمّا القسم الثاني فلم يتعرَّض له الدِينَورِي، وقدبيّنه ابن السّراج في كتابه (الأصول) بأنه المسمّى بـ (علة العلة) كما مرَّ بنا.

وخلاصة القول يمكننا أن نَحْصُرَ كلّ أقسام العلة التي ذكرنا آنفاً في قسمين:

(أ)– علل يعرف بها كلام العرب، ويدخل فيها ما سمّاه الزجاجي بـ (العلل التعليمية) وما سنشرحه من علل الدِينَوْرِيّ لاحقا.

---

[1] محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة،ط4 ، 1410هـ/1979م، ص: 129، 130.

[2] م ن، ص: 130.

(ب)- علل لايعرف بها كلام العرب وإنما تُبيِّن الحكمة والمقاصد والأغراض وهي ما أَسْمَاهُ الزجاجي بـ (العلل القياسية) أو (علل الجدل والنظر) وأشار إليها الدِينَوْرِي وسمّاها ابن السرّاج بـ (علة العلة). [1]

كما سنذكر أقسام العلة للرُّمَّانيّ في إشارة سريعة وهي العلة القياسية والحكمية والضرورية والوضعية والفاسدة .

فأمّا **العلّة القياسية**: فهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم وهي ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة. وأمّا **العلّة الحكمية**: فهي التي تدعو إليها الحكمة نحو جعل الرفع للفاعل لأنه أول الأول، وأمّا **العلّة الضرورية**:فهي التي يجب بها الحكم من غير جعل جاعل نحو الحركة يجب لها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل، **والعلّة الوضعية**:هي التي يجب لها الحكم بجعل جاعل نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكنا.

وأمّا **العلّة الفاسدة**: فهي التي بخلاف هذه الصفة.[2]

-2- أنواع العلة:

وليست العلل النحوية سواء في وجوب الحكم ولذلك رأى بعض النحويين أن هناك نوعين من العلل : علة موجبة وعلة مُجوِّزَة.

أ- العلة الموجبة: ((هي التي أوجدت الحكم أو الظاهرة بالفعل، ولو لم تكن هذه العلة ماوجدنا هذه الظاهرة في اللغة)).[3]

فالعلة التي تذهب مثلا إلى أن الفاعل مرفوع لأنه فاعل موجبة لأنه لا يجوز للمتكلم أن يخرج عن حكمها فينصب الفاعل أويجرّه .

---

[1] ينظر:م س، ص:122.

[2] ينظر:علي بن عيسى الرّمَّاني: كتاب الحدود في النحو،م س، ص: 60،61.

[3] الكندي خالد بن سليمان: التعليل النحوي في الدرس الغوي القديم والحديث،م س،ص: 132.

ب- العلة المُجَوِّزة: ((هي القواعد الجوازية التي تترك الحرية لاختيار حكم نحوي)).[1]

ومثال ذلك أن العرب قلبت الواو المضمومة همزة إذا وقعت في أوّل الكلمة فقالت : أُجُوه وأُقِّتَت ولكنها لم تجعل هذا واجباً في كل موضع بل قالت أيضا وُجُوه ووُقِّتَت وبهذا تكون علة قلب الواو همزة في هذا الموضع ليست موجبة ملزمة بل هي مجوزة.[2]

وسمّى بن جني هذه العلة بالسبب فقال : ((وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لاعلة الوجوب،ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها ...)).[3]

فالفرق بين العلة والسبب ((أن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مُجَوِّزا يسمّى سبباً)).[4]

المبحث الثاني : خصائص العلة النحوية.

وبعد إلقاء نظرة عجلى على نشأة العلة والمصنفات التي ألفت فيها وذكر أنواعها يحق لنا أن نقف مع بعض خصائص التعليل إجمالا وهي كالآتي:

- ❖ – أنه تناول القضايا الجزئية والمسائل الفرعية التي لم تبلور في إطار كليّ في مراحله الأولى.
- ❖ – أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل.
- ❖ – أنه يتوافق مع القواعد النحوية التي يبررها ويشرح بواعثها وأهدافها.
- ❖ – أنه تناول تأويل القواعد النحوية المخالفة للمطّردمن كلام العرب،فقد روي عن

---

[1] الملخ حسن خميس سعيد:نظرية التحليل في النحو العربي، م س،ص:164.

[2] محمد خيرالحلواني: أصول النحوالعربي،مطبعة إفريقيا للشرق،(د ت)، (د ط)،ص: 110 .

[3] ابن جني: الخصائص،م س، ج1 ،ص: 164.

[4] السيوطي: الاقتراح في أصول النحون م س،ص: 272.

أبي عمرو بن العلاء ((أن بن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد (الطويل)[1]

وعضُّ زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أومجلّف

فقال له بن أبي إسحاق: على أي شيءترفع أو مجلف؟ فقال :على ما يسوؤك وينوؤك. قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق :أصبت،وهو جائز على المعنى ،أي أنه لم يبق منه سواه))[2].

- ❖ – نشوء محاولات تعليلية من أجل ضمّ الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها ويبررها في الوقت نفسه.
- ❖ – إن التعليل قد ارتبط بالتعليم،حيث تحوّل النحو في هذه المرحلة من طابع البحث العلمي بعد انتهاء عصر الاحتجاج إلى طابع التعليم بعد أن دخل الناس في الإسلام وانكبوا على تعلُّم اللغة العربية مما جعل النحاة يلجؤون إلى التعليل لتعليم القواعد النحوية.
- ❖ – أصبح التعليل منطلقا من منطلقات التأليف في النحو عند البصريين والكوفيين
- ❖ – أنه صبغ النظر الفلسفي والجدل الكلامي البحث النحوي بصبغته وغلب على الكثير من علله.
- ❖ – بعد أن كان التقعيد هدفا والتعليل تبريرا،أصبح تَلَمُّس العلل هدفا رئيسيا في البحث النحوي، وعليه يمكن أن تُعَدَّل القواعد لتتفق مع التعليلات.
- ❖ – بروز المنهج التعليلي في صياغة النحو كما يلاحظ في كتاب: " اللباب في علل البناء و الإعراب " لابن الأنبا ري، وكتاب: " شرح علل النحو " لأبي العباس أحمد بن محمد الحلبي .
- ❖ التنسيق بين العلل النحوية، بحيث تتلاقى ولا تتضارب، وتتكامل ولاتتناقض.

---

[1] ديوان الفرزدق،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1 ،1407هـ/1989م، ص: 386،بلفظ:إلا مسحتا أو مُجرّف.

[2] ابن الأنباري:نزهة الألباء في طبقات الأدباء، م س، ص: 27 ،28.

❖ – بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحوية،لهذا لم يرتض النحاة بعض العلل التي رأو أنها لا تفيد الدرس النحوي؛فابن الطراوة والسهيلي رفضا علل الممنوع من الصرف،وابن مضاء رفض العلل الثواني والثوالث متأثرا بمذهبه الفقهي الظاهري.[1]

❖ – الإكثار من التعليل حتى أصبح السّمة الغالبة على كثير من المؤلفات.

❖ – استعمال المصطلحات الفلسفية والمنطقية في العلة ،كتعليل المفعول لأجله بالعلة الغائية.[2]

المبحث الثالث : اختلاف العلل وأسبابه:

إن الدراسة الموضوعية للعلل النحوية، ولأسباب الاختلاف فيها ومظاهر هذا الاختلاف،لابد أن تضع في الاعتبار مجالات ثلاثة لما لها من أثر في الصُّورة الكلية لقضية التعليل، كما شَكَّلت بمفاهيمها الأبعاد الحقيقية لما فيه من تفاصيل، وهذه المجالات الثلاثة هي:نوع العلة ومسلك العلة وسلامة العلة.

أولا: نوع العلة:

للعلة بحسب نوعها تقسيمات عديدة يسهم تحليلها في توضيح أشكال العلل النحوية ومقوماتها.

في التقسيم الأول تنحلُّ العلة إلى أحد أقسام ثلاثة علة " تعليمية " أو" قياسية " أو "جدلية " فعِلَّة تقف عند الواقع اللغوي لاتتجاوزه، وعلة تبدأ منه فتتجاوزه،وعلة تبدأ من العلل لتدلل على صحتها،وتحاول أن تصبغ علاقتها بالاتساق.

وواضح تماما أن العلة الأولى تصف الظواهر فلا مجال للاختلاف فيها، اللهم إلا إذا تضاربت ظواهر النصوص التي تبدأ منها وترتكز عليها،ومن تم فإن الاختلاف فيها ليس ناتجا عنها، وإنما يمتد بالضرورة عند عدم اتساق الظواهر التي تحاول وصفها، ويعود ذلك إلى الخلط في مستويات الأداء اللغوي والتحليل العلمي بين مستويي اللغة واللهجات بحيث لم يستطع النحاة

---

[1] ينظر: الملخ حسن خميس، م س، ص: 81 ،82.

[2] ينظر: م ن، ص: 89،90،91،

أن يفهموا اللغة إلا على أنها مجموعة اللهجات القبلية،ولذلك فإن مابين العلل الأول من خلاف يتصف بالقلة أولا، وبامتداده عن التصوّر الخاطئ للغة ثانيا،فإنه لا يمثل ركيزة كبيرة يقوم عليها الاختلاف في التعليل.

وأما العِلَّتَان القياسية أو الجدلية فإنهما قد أسهمتا إلى حدّ كبير في الاختلاف في التعليل النحوي و دعَّمتاه بما أضفتا عليه من أسباب تمتد في معظمها إلى النظر والعقلي والأساس المنطقي دون اعتبار للواقع اللغوي.

وفي هذا التقسيم تنحل العلة إلى أحد قسمين: إما أن تكون علة بسيطة أو علة مركبة وانقسامها إلى هذين القسمين لهو موقف جمهور النحاة فإذا كانت أمرا واحدا كالتعليل بالاشتغال أو بالجوار أو بالمشابهة مثلا ونحوها كانت بسيطة وإذا تعدّدت كقلب واو ميزان ياءً لوقوعها ساكنة بعد كسرة إذ العلة ليست مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين معا كانت مركبه، وقد نقل عن ابن جني [1]وجود قسم ثالث إلى جوار هذين القسمين وهو "العلة الموصوفة " الذي يكون التعليل فيها ليس بسيطا،لأن الأمر الذي يعلل به يضاف إليه وصف وليس مركبا لأن الوصف الزائد لو أسقط لم يقدح فيه، وقد مَثَّل لهذا النوع من العلة بنقده كلام بن عصفور في علة حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا إلى عَلَم، حيث جعلها بن عصفور علة مركبة، بينما بن النحاس جعلها من قبيل العلة الموصوفة، وفسَّره السيوطي بأن التقاء الساكنين وصف في العلة وبنى عليه حكما ((قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط، بحيث لو أسقط لم يقدح فيها))،[2] ومنهم من تابع بن النحاس في قوله بوجود قسم ثالث وهذا قول واضح البطلان لأنه مادامت الصيغة لو أسقطت لم يقدح فيها فإن وجودها لا معنى له ويصبح التعليل حينئذ من قبيل العلة البسيطة إذا كان أمرا واحدا كما

[1] ابن جني: الخصائص،م س، ج1،ص: 194.

[2] السيوطي: الاقتراح، م س،ص: 52.

في المثال السابق أو المركبة إذا كانت متعددة كما في بعض أمثلة بن جني.[1]

وعليه فإن كلا من العلل البسيطة أو المركبة كان لها دور في الاختلاف بين العلل، بيد أن دور العلل البسيطة أوضح في هذا المجال،إذ معظم الخلافات في التعليلات يعود إلى أن هذه التعليلات غير تعليمية أولا، وبسيطة ثانيا،وبذلك فهي تمثل وجهة نظر قائليها أكثر مما تمثل تحليلا للظواهر التي تتناولها ومن تم نلحظ أن كثيرا من العلل البسيطة علل قياسيه على حين أن العلل المركبة لم تخلف الكثير من التضارب فيما بينها إلا إذا كانت عللا جدلية.

وإذا كان التقسيمان الأولان يتناولان بالتحليل مضمون العلة فإن التقسيم الثالث يتناولها من حيث الإطار الخارجي لها، أي من حيث الصُّوَر التي استعملت فيها والأشكال التي سيقت بها وقد ذكر الدِينَوْري أنها واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا كما سنأتي عليها بالتفصيل في الفصل اللاحق.

ثانيا: مسلك العلة.

ويقصد النحاة بهذا المصطلح الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية حتى دلت على صحة ما سيقت لتبريره وإساغته ودراسة مسلك العلة توقفنا على الظروف التي جعلت النحاة يقولون بهذه الأنواع المختلفة من العلل ومن تم فإن مقارنة هذه الطرق المختلفة للتعليل بما وضعه النحاة من شروط في العلة يكشف عن سبب آخر من أسباب الاختلاف بين العلل والتضارب فيها.

وتنتج العلة عند النحاة من أحد المسالك الآتية:

1- **الإجماع**: وهو إجماع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال. [2]

2- **النص**: بأن ينص العربي على العلة، وصور النص كثيرة، كسماع أبي عمرو بن العلاء أعرابيا يقول فلان لَغُوب، جاءته كتابي فاحتقرها فقال له:أتقول : جاءته كتابي؟

---

[1] ابن جني: الخصائص،م س، ج1،ص:194.

[2] علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي،دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،2006،ص: 198.

قال: نعم أليس بصحيفة، ويلّق السيوطي عليه بقوله: هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة واحتج بتأنيث المذّكّر بما ذكره،ومن قبله يقول بن جني: ((أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا،أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة،ويحتج بتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته)).[1]

3- الإيماء: هو الإشارة إلى العلة بما يفيدها مع عدم التصريح بها،ومنها ما روي أن قوما من العرب أتو النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيّان، فقال بل انتم بنو رشدان، ويعقب ابن جني على ذلك بقوله: ((فهل هذا إلا كقول أهل أهل الصناعة إن الألف والنون زائدتان وإن كان- صلى الله عليه وسلم – لم يتفوه بذلك غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا إن الألف والنون فيه زائدتان وهذا واضح)).[2]

4- السبر والتقسيم: وهو أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر مايصلح وينفي ما عداه، وللباحث أن يستخدم في هذا الاختيار أحد الطريقين:

الأول: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا، فيبطل بذلك قوله، كنحو قولهم :لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل: إما أن تكون لام التأكيد أو القسم فبطلت لام التأكيد لأنها تحْسُن مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد، كما بطلت أن تكون لام القسم لأنها حسنت مع (إنّ) لأنها تقع في جواب القسم، وإذا بطلا معاً فلا يجوز دخول اللام في خبر (لكن).

الثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أي يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا ما تعلق به من جهة فيصحُّ قوله،كنحو قولهم: نصب المستثنى في الواجب، نحو: قام القوم إلا زيدا،إما أن يكون بالفعل

---

[1] ابن جني: الخصائص،م س، ج1، ص: 249.

[2] م ن، ج1، ص :250، 251.

المقدم بتقوية (إلا)، أوبـ (إلا)بمعنى أستثني، أو لأنها مركبة من (إن) المحققة و(لا)، أو لأن التقدير فيه: إلا أنّ زيدا لم يقم.

القول الثاني باطل بنحو: قام القوم غير زيد فإنّ نصب غير لو كان بإلا لصار التقدير (إلا غير زيد)، وهو يفسد المعنى، ولو كان العامل (إلا) بمعنى أستثني لوجب النصب في النفي والإيجاب ولجاز الرفع بتقدير أمتنع لاستوائهما في حسن التقدير.

والقول الثالث باطل بأن (إن) المحققة لاتعمل وأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه ونتج في التركيب حكم آخر.

والقول الرابع باطل بأنّ (أنّ) لا تعمل مُقَدَّرة.

وإذا بطلت الأقوال الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا.

5– **المناسبة:** وتسمى بالإخالة لأن بها يُخَالُ – أي يظن – أن الوصف علة ويلحق الفرع فيها بالأصل في علة الحكم. ومن ذلك حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع لعلة الإسناد.

6– **الشَّبَهُ:** وهو أن يحمل الفرع على أصل يضرب من الشبه على غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل .[1]

ومن الأمثلة: ما قيل في علة إعراب الفعل المضارع بأنه يشبه الاسم لفظا ومعنىً واستعمالا إذ يتخصص بعد شياعه، وتدخل عليه لام الابتداء ويجري على الاسم في حركاته وسكناته،ومن تم كان معربا كالاسم.

فالفعل يقوم يصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال كما أنك تقول رجل: فيصلح لجميع الرجال فإذا أدخلت عليه الألف و اللام فقلت

[1] ينظر: علي أبو المكارم، م س،ص:198،199،200 .

الرجل اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه شابه الاسم،والاسم معرب فكذلك ما شابهه.

كما تدخل عليه لام الابتداء فتقول: إن زيدا لا يقوم، وفي الاسم تقول : إن زيدا لقائم، وقائم معرب فكذلك ما قام مقامه.

وهو يجري كذلك على حركة الاسم وسكونه، فإنّ يضرب على وزن ضارب وكما أن [1] ضاربا معرب فكذلك ما أشبهه.

((والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول هي الاختصاص بعد الشياع.

وأما العلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثاني هو دخول لام الابتداء عليه.

والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثالث جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكناته وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما [2] هو إزالة اللبس)).

7– **الطرد**: وهو وجود الحكم في جميع المواضع مع فقدان المناسبة في العلة،وقد رأى بعض العلماء أنّ اطراد وجود الحكم مع تعدد مواضعه كاف في اعتبار الاطراد وحده علة للحكم، ورفض ذلك آخرون، فرأوا أن اطراد الحكم لا يكفي لأن يكون علة، وأنه لابد من المناسبة، وسبق توضيح موقف الفريقين حينما تناولنا الجامع في القياس.

8– **إلغاء الفارق**: وهو بيان أن الفرع لم يخالف الأصل إلا فيما لا يؤثر.

إذن إن المسالك التي اتخذها التعليل النحوي والطرق التي أثمرته وانتهت إليه كانت سبباً

---

[1] ينظر:م س، ص:201.

[2] ابن الأنبا ري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، م س، ص: 108 ،109.

من أسباب الاختلاف فيه وتعدده.[1]

ثالثا:سلامة العلة:

اشترط النحاة لسلامة العلة عددا من الشروط أو ما يصطلح عليها في كتب أصول النحو بالقوادح في العلة وهي أمور:

– **النقض**: وهو وجود العلة ولا حكم.

فمذهب جمهور النحاة يشترطون سلامة العلة من النقض والطرد في العلة فإذا تخلف الحكم معها لم تصح ويمثلون للنقض في العلة البسيطة بردِّ قول من زعم بأن الاسناد هو علة الرفع في الابتداء والفاعل بوجود الاسناد في اسم (إنّ) واسم (لا) النافية للجنس ولا رفع.

ومثاله في العلة المركبة: رد قول من قال إنما بنيت (حزامِ) و(قطامِ) و(رقاشِ) لاجتماع ثلاث علل وهي التعريف والتأنيث والعدل لأنها تنتقض بـ (أذربيجان) إذ تجتمع فيه ثلاث علل أو أكثر وهو لايبنى بل يعرب إعراب ما لا يتصرف.

ومن النحاة من قال بجواز تخصيص العلة فهم لايشترطون سلامتها في النقض .

وأما جواب الجمهور عن النقض فلا يكون برفض العلة بل بابتكار سبب لتخلف الحكم فنمنع مسألة النقض إن كان فيها نقض أو ندفعه باللفظ أو بمعنى في اللفظ.

2– تخلف العكس: والعكس انتفاء الحكم عند عدم العلة وتخلّفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة .

[1] ينظر:علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي،ص:206.

فمذهب جمهور النحاة يشترطونه وغيرهم لايشترطون العكس في العلة فهم يجيزون تخلفه.

3- **عدم التأثير**: وصورته أن يكون الوصف لا مناسبة فيه ومثاله أن يقال إن واو (أوَاوِل) إنما قلبت همزة لما كانت الألف بين واوين وقربت إلى الطرف الثاني منهما ولم يؤْثَر إخراج ذلك على الأصل،...وكانت الكلمة جمعا فأبدلت الواو همزة فصار (أوائل) فجميع ما ورد محتاج إليه إلا ما ورد من القول "وكانت الكلمة جمعا "فإنه لو لم يذكر لم يُخِلَّ ذلك بالعلة فذكره للجمع إنما هو من باب التوكيد لا الوجوب.

وقد اختلف موقف النحاة من الوصف غير المؤثر أي " الوصف الحشو " فقال المانعون بأنه لا يجوز ذكر وصف في العلة لا تأثير له وعليه فذكره يكون قادحا في العلة بينما أجاز بعضهم زيادة وصف لا مناسبة فيه لضرب من الاحتياط فيكون اشتمال العلة على وصف بهذا الشرط غير قادح فيها.[1]

كما اختلفوا أيضا في الوصف الذي يزاد لدفع النقض في العلة، هل يُعَدّ من قبيل الحشو كما ذهب إليه بن الأنبا ري فيمتنع ذكره في العلة ويكون وجوده قادحا فيها أو لايكون كذلك كما ذهب إليه آخرون،((لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى أمرين:أحدهما أن يكون له تأثير، والثاني أن فيها احترازا، فكما لا يكون ماله تأثير حشوا فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا)) [2] .

4- **القول بالموجَب**: وهو أن يسلِّم للمستدل ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف. ومثاله ما قيل في الاستدلال على جواز تقدم الحال على عاملها الفعل المتصرف بأن تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال مثل((أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وذو الحال اسما ظاهرا

---

[1] ينظر: م س، ص: 207.

[2] السيوطي: الاقتراح م س، ص:339.

نحو " راكباً جاء زيد " فيقول: جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال)).

فيقول الكوفي: ((أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرا)). كنحو " راكبا جئتُ ".

والجواب: ((وجوب القول بالموجب أن يقدر العلة على وجه لا يمكن معه القول بالموجب أو أن يجعله من قبيل القول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميعها فلا يكون قولا بموجبها)).[1]

5- **فساد الاعتبار**: وهو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص.

ومثاله أن يقول البصري: ((الدليل على أن ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف فلو جوزنا ترك صرف ما لا ينصرف لأدّى ذلك إلى أن نردّه عن الأصل إلى غير أصل فوجب أن لا يجوز قياسا على مدّ المقصور)) .[2]

فيعترض عليه بأنه استدلال في مقابلة النص وهو لا يجوز فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة ،كقول حسان بن ثابت الانصاري:(الكامل)[3]

نَصَرُوا نَبِيَّهُم وَشَدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ يوم تَوَاكُلِ الأبطال

وقد ترك صرف "حنين " وهو متصرف قال تعالي: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ اِذَ اَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾[4]

6- **فساد الوضع**: وهو أن يعلق على العلة ضدَّ المقتضي.

ومثاله: أن يقول الكوفي: ((إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان)).

---

[1] م س، ص: 343،344.

[2] م ن، ص:344.

[3] م ن، ص: 335.

[4] التوبة ، الآية:25.

فيقول له البصري ((قد علقت على العلة ضد المقتضي لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع)). [1]

والجواب عن فساد الوضع: أن يبين عدم الضدّية أو يسلّم للمعترض ما ذكره ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر.

7- **المنع للعلة**: ويكون في الأصل والفرع أي في المقيس عليه والمقيس.

وأما المنع في الأصل كأن يقول البصري إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه.

فيقول له الكوفي لا أسلّم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم والمبتدأ...

والجواب على منع العلة أن يدل عل وجودها في الأصل أو الفرع بما يظهر به فساد المنع.

8- العجز عن التدليل على صحة العلة حال المطالبة بتصحيحها.

وسبيل البرهنة على صحة العلة يكون بالتأثير وشهادة الأصول .

فالأول: وجود الحكم لوجود العلة ، وزواله لزوالها .

ومثاله: إنما بنيت (قبل) و(بعد) على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة.

فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ فيقال: التأثير وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها.

والثاني: كأن يقول: إنما بنيت (كيف، أين، متى)، لتضمنها معنى الحرف فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ فيقال: إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا.[2]

---

[1] السيوطي: الاقتراح ، م س ، ص: 352.

[2] ينظر: م ن،ص: 354، 355.

9- **المعارضة:** وهي أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة، والأكثرون على قبولها لأنها دفعت العلة ، وقيل لاتقبل لأن الاعتراض بعلة مبتدأة تصدّ لمنصب الاستدلال وهي رتبة المسؤول وليست رتبة السائل .

إذن فهذه هي أهم القوادح في العلة كما جمعها صاحب الاقتراح من شتات الأقوال المنثورة في كتب علماء أصول النحو، وبعد الاطلاع عليها،ودراسة الشروط التي يمكن توفرها في العلل من قِبَل النحويين نرى أن التعليل يتسم بالاختلاف لهذين السببين:

1- في حدوث الخلاف بين العلل والتقارب في جزئياتها، وإذا تناقضت المقدمات فمن الطبيعي أن تتناقض النتائج ويحدث الاختلاف .

2- دراسة كل شرط من شروط العلل لدى النحويين هو محور خلاف بينهم فمنهم من يأخذ به ويرتكز عليه ومنهم من يرفضه.[1]

المبحث الرابع:صلة العلة بالدرس النحوي .

إن النحو نشأ على يد أبي الأسود الدؤلي، وكان الحافز إلى هذه النشأة دينا قيّما يضبط المصحف بالشكل، وقد عرفت فترة أبي الأسود والخليل أوليات الدراسة النحوية، بعد جمع المتن اللغوي ليشرع الدارسون النحويون في استقرائها واستنباط الأسس والنظريات التي تقوم عليها، وكان من أشهر نحاة هذه الفترة بدءا بأبي الأسود الدؤلي ويحي بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي مدّ القياس وعلّل في النحو وقد قيل فيه هو والنحو سواء، ثم عيسى بن عمرو الثقفي المولع بالغريب في النحو، ثم القارىء اللغوي أبو عمرو بن العلاء.

كما استفادت فترة الخليل ومن قبله من طرق الاستنتاج الفقهي ومناهج استنباط الأحكام الشرعية التي عرفها الخلفاء ومن عاصرهم من الصحابة والتابعين حيث اتسعت رقعة الاستنباط

[1] بنظر: علي أبو المكارم أصول التفكير النحوي ، م س ،ص: 210،209.

في عهدهم، ليستفيد منه الدرس النحوي بخاصة منذ بداية عصر التدوين المتميز بظهور العلوم الإسلامية والمدارس النحوية، هذا الذي سيترك أثره في الدرس النحوي. [1]

إن نشوء النّحو على يد أبي الأسود وتشكل المنهج البصري بعده على يد أعلامه كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى وأبو عمرو بن العلاء ثم ضبْط وتحديد منهج المدرسة بوضوح على يد الخليل شيخ المدرسة التي قد منحت القياس الأسبقية على السماع، بل تشددت فيه، كما استفادت دون شك من المناخ العلمي السائد في المباحث الفقهية والكلامية لتتأقلم مع مفاهيم الأصول النحوية، وهو ما يمكن قوله عن المدرسة الكوفية التي بنت منهجها على السماع والمغالاة في الاهتمام بالشواذ اللغوية والنحوية لينطلق الجدل اللغوي فيما بينهما في إثبات المقدرة العقلية بين المدرستين في ظل وكنف التنامي التعليلي الذي تعقَّد وتطوَّر بمرور الوقت على يد علماء تلك المرحلة غير أنّ القرن الرابع الهجري وما تلاه شهد التأليف في أصول النحو واللغة كأمثال أبي علي الفارسي الذي يبدو له التعليل في الصّرف والنّحو ويَظْهَر في كتابه:

" الإيضاح العضدي " و" التكملة " وكتاب " الحجة في تعليل القراءات السبع "

وأبو الحسن (المعروف بالوراق) في كتابه العلل في النحو وهو كتاب يعكس المستوى الفكري الذي بلغه العقل العربي في معرفة النحو على وجه الخصوص إلى أن ألّف السيوطي كتابه:

" الأشباه والنظائر" حيث يقصد أن يسلك بالعربية سبيل الفقه الذي صنفه المتأخرون فيه من كتب الأشباه والنظائر فنجده يقارن بين عمل اللغوي والنحوي وعمل المحدّث والفقيه حينما أكّد ذلك بقوله: ((إعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه،وأما النحوي فشأنه أي يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدّث والفقيه فشأن

[1] ينظر: مجلة عالم الفكر: في العلة وأصول الفقه والنحو،العدد الأول، المجلد 36، سبتمبر 2007، ص:75،76.

المحدّث نقل الحديث برمته ثم إنّ الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأشباه والأمثال)). [1]

ثم ركزت طائفة من النّحويين والقرّاء على إعراب ودراسة القرآن معتمدين على رواة اللغة ليتوسعوا في دراسة علل التأليف والإعراب، حيث عُرِفوا آنذاك بالدَّارسين اللغويين وهذا في الحقيقة إقرار منهم بتأثر النحاة بأصول الفقه لتتجلى جوانب هذا التأثير في موقفين:

الأول: استعارة مصطلحات كثيرة للإعراب من بعض المصطلحات الفقهية كالوارد في تفريعات القياس (قياس الطرد، وقياس الشبه، وقياس العلة) وما أخذ من الفقه كاستصحاب الحال و القياس بإلغاء الفارق والاستحسان وتقسيم الحكم النحوي إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وجائز وخلاف الأولى، وهي المعتمدة في أقسام التكليف الشرعي كالواجب و المحظور والمندوب والمكروه والمباح. وغيرها من المصطلحات التي سنأتي عليها لاحقا.

الثاني: القياس والتعليل، لأن الدارسين قد اختلفوا في فكرة التعليل والقياس لدى دارسي النحو. فبعضهم يرى النحو حتى نهاية سنة (153هـ) وهي سنة وفاة أبي عمرو بن العلاء وهو من نحاة الطبقة الرابعة، ولكن البعض الآخر يقرّ باختمار فكرة القياس و التعليل بينهم.

إن القياس في النحو أداة تنظيمية تُحوِّل الكلام إلى لغة. وتجعل التعدد والتغاير منظما ومرتبا ومؤتلفا، كأنْ ترجع الفرع أصلا وتقيس عليه بعْد أن قِسْت على الأصل، ومثاله: قياس الصفة (اسم الفاعل) في العمل على الفعل قال محمد درويش (الكامل)[2]

---

[1] السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها،تح/ محمد أحمد جاد المولى بك، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان،(د ط)، (د ت)،ص:59.وأحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب،عالم الكتب،ط3،1981،ص: 79.

[2] مجلة عالم الفكر، م س، ص: 84 .

الفاتحون على سطوح منازلي لم يفتحوا إلاَّ رعود زلازلي.

فاسم الفاعل (الفاتحون) وصف على الفعل لذا خلَّف أثرا إعرابيا في الاسم (سطوح) فأنت ترى كيف قيس على الفعل (فتح) في العمل. وبذلك تميز طابع التعليل عند الخليل و سيبويه بتصور شامل للعلة التي لا يخلو بناؤها من الإحكام و الانسجام الذي لم يجانب سمة البحث العلمي الأصيل بملاحظة الظواهر اللغوية وتصنيفها باستظهار الضوابط الجامعة المطردة ثم صوغ القاعدة.[1]

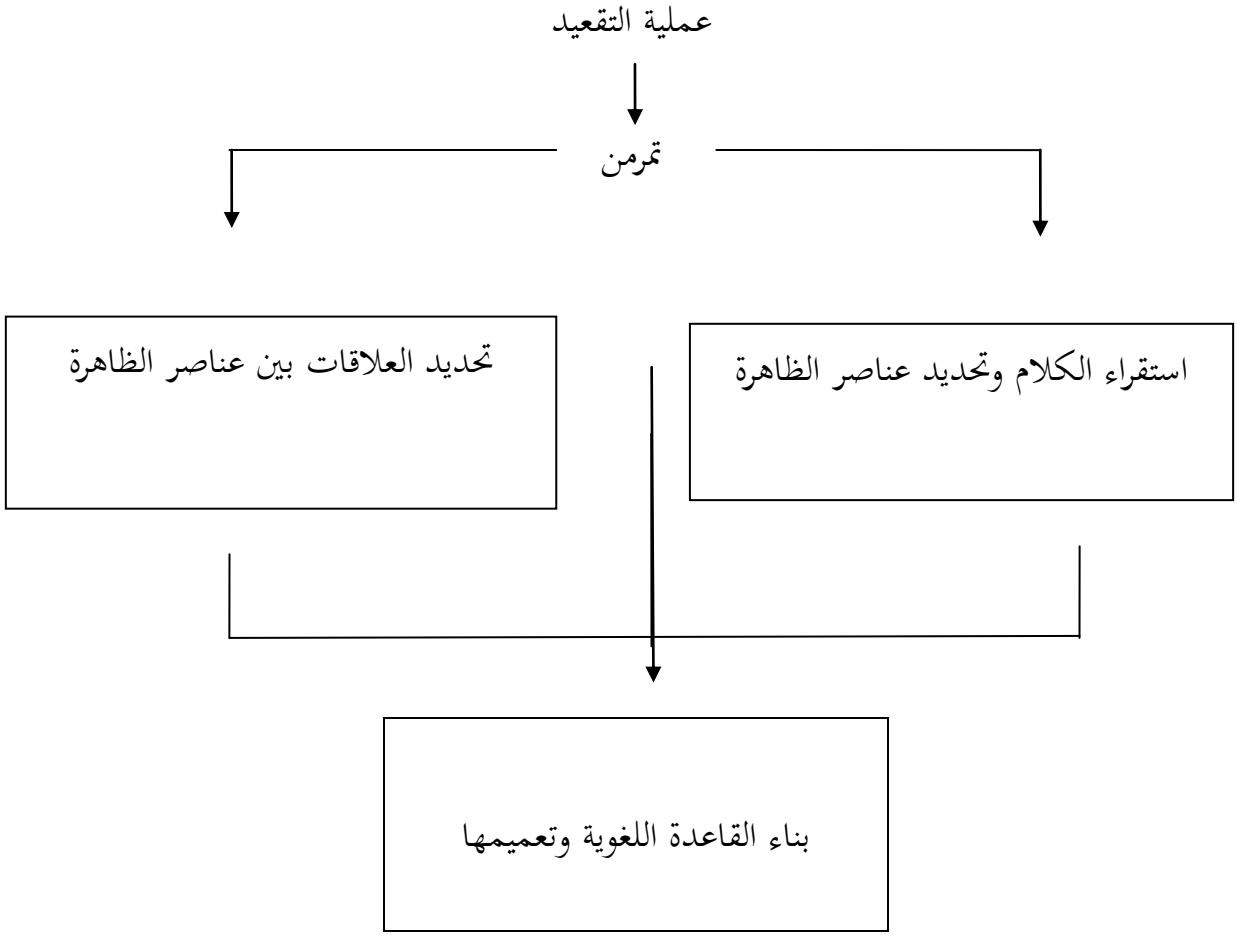

[1] ينظر: مجلةعالم الفكر، م س، ص: 81 .

1

كيف لا والعالم الموسوعي المتكلم يعطي صورة عن مسألة التأثير والتأثر بين مناهج البحث عنده وعند غيره من علماء النحو والفقهاء والمتكلمين الموسوعيين كالمبرد وابن السراج والزجاجي والزمخشري وابن الأنبا ري وأبو البركات وغيرهم.

وهذا أستاذ الخليل: عيسى بن عمرو الثقفي (ت 149هـ) يوظف التأويل العقلي في كلام العرب " أدخلوا الأوّلُ فالأوّلُ " مرفوعتان بلا عامل يقتضي الرفع لأن الفعل "دخل" اختص بالضمير الجمعي لذا لابد من عامل يقتضي هذا الأثر الإعرابي: الرفع. وهكذا يُضَمنُ عيسى بن عمرو الفعل (ادخلوا) معنى الفعل (فليدخل) وهذا ما أخبرنا به سيبويه [1]بقوله:" وكان عيسى يقول: أدخلوا الأوّلُ فالأوّلُ علي لأنّ معناه لِيَدْخُلَ فحمله على المعنى، فنلاحظ جُنوحاً واضحا إلى التعليل وطلب العلة أو العامل واعتماد التخريج العقلي أو هو بمصطلح واضح الحمل على المعنى، ويمكن إبراز مراحل نظره العقلي كما يلي:

- تحديد الظاهرة اللغوية: أدخلوا الأوّلُ فالأوّلُ.

- استقراء الكلام أو التصور النظري: إلزامية توافر عامل يرفع (الأولُ فالأولُ).

- تحديد التعليل العقلي: فليدخل الأولُ فالأولُ ليستقيم التركيب المقول مع القاعدة.

- المصطلح الموظف حمل كذا على معنى كذا.[2]

[1] سيبويه: الكتاب، م س، ج1 ،ص:389.

[2] ينظر: مجلة عالم الفكر، م س،ص: 82.

واستفاد النحويون من علماء أصول الفقه مصطلح الاستحسان ووظفوهُ في النحو حيث استخدمه ابن جني حينما خصص له بابا (باب في الاستحسان) وهو من أنواع الاستدلال، عِلتُهُ غير مُسْتحْكمة ولكنه نوع من الاتساع والتصرف كترك الأخف إلى الأثقل من دون ضرورة كقلب الياء واوًا في الفتوى والتقوى من غير علة قوية لأنهم أرادوا الفرق بين الاسم و الصفة لكنهم لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما، لأنهما يشتركان في أمور كثيرة نحو: حَسَن، حِسَان، وهو كجَبل وجِبال وغَفُور و غُفُر مثل عَمود و عُمُد.[1]

كما تأثر النحاة بمصطلحات علم الحديث فوظفوا مصطلح المسند وهو عندهم عنصر لغوي لا يستغني عن المسند إليه لقول سيبويه: " وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا عن ذلك الاسم المبتدأ أو المبْني عليه، وهو قولك، " عبد الله أخوك، وهذا أخوك " ذكر هذا في باب: " هذا باب المسند والمسند إليه " بأنهمالا ينفك أحدهما عن الآخر من حيث النسبة وضم كل منهما للآخر لتحقق الفائدة التي يَحْسُن السكوت عليها بين المتكلم و المخاطب، كما استعمل ابن الأنباري مصطلح الإسناد في مسائل الدرس اللغوي في وجوه الاعتراض على الإسناد وكذلك في " ترجيح الأدلة " دون أن يَجد لنا هذا المصطلح وأما الشاهد: فقد وظفه اللغويون للاستشهاد فقط، لذا قال ابن يعيش عند الاستشهاد بالبيت(الكامل)[2]

قَدَرٌ أحُلكَ ذا المجاز و قدْ أرى وأبيّ ما لك ذو المجَاز بدَار

[1] ينظر: السيوطي ، الاقتراح، م س، ص: 180.

[2] مجلة عالم الفكر، م س، ص: 83.

والشاهد فيه قوله: وأبي بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة ولا حجة في ذلك لاحتمال أنه أراد جمع السلامة لأنهم يقولون: أب و أبون، و أخ و أخون

ثم أطلق النحاة مصطلح النَسْخ وأطلقوه على ما يُغَير الحركة الإعرابية في أركان الإسناد في الجملة الاسمية مثلا فَسَموا "كان و أخواتها، و إن وأخواتها " نواسخ فحكم المبتدأ كما ترى في جملة { العلم نافع } الرفع ولكن بدخول {إن} أو إحدى أخواتها غير هذا الحكم الأول ونَسَخَهُ لأنه عنصر لغوي اقتضي في الاستعمال المطرد عند العربي نصب المسند إليه وإبقاء المسند على أصله، وإليك تحليلها:

- إن: حرف مشبه بالفعل للتوكيد.

- العلم: مبتدأ أخذ الفتحة اقتضاء لـ "إن" وهو مسند إليه.

- نافع: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مسند. [1]

واستخدم الفيحي استصحاب الحال، وأشار إلى مفهومه لا غير في "باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول" وضرب لذلك مثلا ب " أو" التي هي للتخيير أو الترتيب، ولكن الفراء نقلها عن هذا الأصل وبين أنها تدل على معنى " بل" مستندا إلى قول ذي الرمه:

يَدَتْ مثلَ قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أمْلَحُ

أي: معناه " بل أنت في العين أملح"

[1] ينظر: مجلة عالم الفكر، م س، ص:84.

ثم استخدمه ابن الأنباري (ت577هـ) استخداما اصطلاحيا فعرفه بقوله: " المراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء" حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب" [1]

كما استفاد النحاة من القياس وهو لغة من قاس يقوس قوسا وأصله من القوس وهي الذراع ومنه قوله تعالى:﴿ قاب قوسين او ادنى﴾[2] أي قدر ذراعين أو أقل. وهو المعرف اصطلاحا بقولهم: " أن يُحْمَلَ الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"[3]

أركان القياس في النحو هي كالتالي:

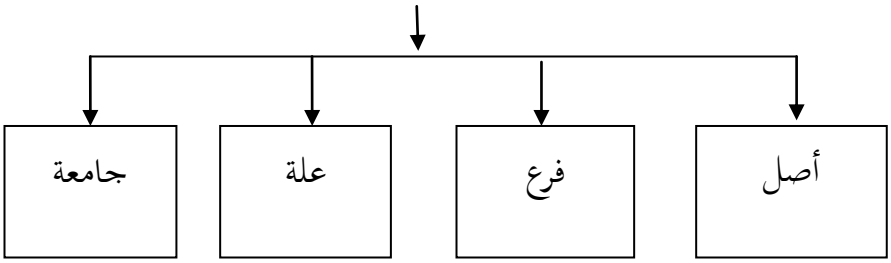

أقسام قياس العلة في أصول النحو

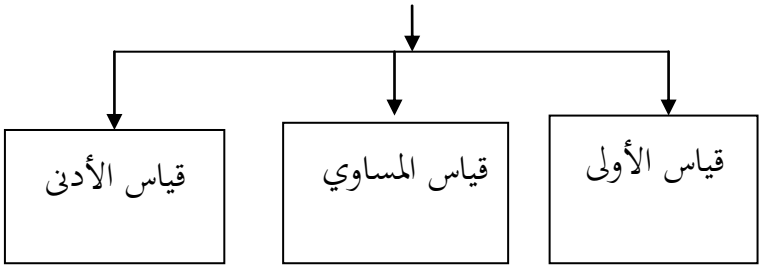

[1] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب،م س، ص:141، 142 .

[2] النجم: الآية:9.

[3] أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي: التبصرة في أصول الفقه ،تح/ محمد حسن هينتو،دار الفكر، دمشق، (د ط) ،(د ت)، ص: 433.

ولقد ضرب ابن الأنباري لذلك مثلا:" وذلك مثل أَنْ تُرَكبْ قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسَم فاعِلُهُ فتقول: اسم أُسْنِد إليه الفعل مُقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسًا على الفاعل فالأصل هو الفاعل والفرع ما لم يُسَم فاعله والحُكْمُ هو الرفع والعلة الجامعة هي

الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، و إنما أُجْرِيَ على الفرع الذي هو ما لم يُسم فاعله بالعلة الجامعة.[1]

أقسام قياس العلة في أصول النحو

[1] ابن الأنباري:الإغراب في جدل الإعرا ب، م س، ص:105، 106.

شروط قياس العلة عند علماء أصول النحو

وعلى ضوء ما ذكرناه فإن التعليل كان من الأصول الأولى في الدرس النحوي، حيث بدا التأثر فيه داخليا بمناخ الفكر الإسلامي من فقه وعلم كلام إلا ما تبث من تأثر بمنهج المنطق في القرن الثالث الهجري، وبلغ ذروته في القرن الرابع الهجري أيضا حيث بدأ التعليل في الدرس النحوي غير بعيد عن التغيير المباشر يُلمح في الرجوع إلى المعنى عند تعليل التركيب كما أورده سيبويه عن الخليل: ((وقال الخليل: هو كائن أخيكَ على الاستخفاف و المعنى هو كائن أخاك)).[1]

كما اعتمدوا في تعليلهم أيضا على ربط صحة المعنى مع صحة الشكل، واستقامته، ويدل على تعليل ابن هشام الأنصاري في قوله تعالى:﴿ وثمودا فما أبقى ﴾[2] فـ {ثموداً} مفعول به مقدم وهو ممتنع لأنه لـ: "ما " النافية الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها حسب الترتيب الصارم بين العامل والمعمول في إطار نظرية العامل التي تلزم العامل أولا والمعمول ثانيا لذا فهو معطوف على {عادًا} وهو بتقدير و أهلك ثمودًا.

ضف إلى ذلك أنهم بنو تعليلهم كذلك على الرجوع إلى الأصول المقدرة في التركيب، ففي تقدير الإعراب نجده يتصل بالتركيب الظاهر، وفي تفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدر يختلف النحاة في تصوره، ولا شك أن منهجهم هذا يبرز أنهم جمعوا التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين

[1] سيبويه: الكتاب، م س،ج1، ص: 166.

[2] النجم: الآية:51.

التركيب مع الاستعمال الذي يقوم عليه تعليل الظواهر في الأغلب العام، لأنه يرتبط بواقع اللغة في تعليل التخفيف أو في تعليل ظواهر الحذف والترخيم وغيرها.

وهكذا فالتعليل أصل أساسي من أصول البحث النحوي عند النحاة الأوائل، لكنه تطور بعد الخليل وسيبويه واتصل بالتعليل الكلامي والفقهي ثم التعليل الأرسطي إلى أن صار غاية من غايات الدرس النحوي في القرن الرابع الهجري وما بعده.

الفصل الثاني

علل الدِّينوْرِيّ

المبحث الأول: أقسام علله وخصائصها.

أولا: أقسام علل الدِّينَوْري:

قال السيوطي: قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدِّينوْرِيّ في كتابه (ثمار الصناعة) :

اعتلالات النحويين صنفان:

علة تطَّرد على كلام العرب، وتنساق إلى فنون لغتهم.

وعلة تُظْهِرُ حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشُّعَب إلا أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً وهي: .

علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة تعويض، وعلة توكيد وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة أولى، وعلة تغليب، وعلة تخفيف،وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة تحليل، وعلة معادلة، وعلة وجوب، وعلة أصل، وعلة مجاورة وعلة تخفيف، وعلة مشاكلة، وعلة اختصار.[1]

و فيما يلي شرحها:

[1] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، م س، ص: 257.

✓ 1- علة سماع:

وفيها يقتصر في ذكر علة الحكم على مجرد السماع من غير قبول للقياس، و وقوفه عند السماع في تأنيث ابن، و عدم قياس ذلك على ابنم وهو الذي عليه مدار علم النحو فكانت له الصدارة على العلل كـ: رفع الفاعل، ونصب المفعول، وكـ: قولهم: " امرأة ثدياء " ولا يقال: " رجل أثدى "، مع أن كل فعلاء لها أَفْعَل؛ كحمراء وأحمر، وهذا بناء على أنه لا يقال: ثدي الرجل؛ وإنما يقال: ثُنْدُوَة، وهي مَغْرِزُ الثدي، وقيل هي للرجل بمنزلة الثدي للمرأة.[1]

✓ 2- علة تشبيه:

فهو كالقياس، وهو قرين السماع، كـ: رفع اسم " كان " تشبيها بالفاعل، وكـ:حمل كسر نون الأفعال الخمسة على كسرة نون المثنى للشبه بينهما، وكـ: إعراب المضارع، لمشابهته الاسم وبناء بعض الاسماء، لمشابهتها الحروف، فالأصل في الاسم مثلا الإعراب حتى يوجد في الاسماء مايوجب البناء، والأصل في الأفعال البناء حتى يوجد مايوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الاسماء هو شبه الحرف في نحو " الذي "، أو تضمن معنى الحرف في نحو "كيف " ، فعلة بناء بعض الاسماء ترجع عند سيبويه إلى شبه الحرف لأن الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا، ومن أمثلة ما يكون على حرف واحد كـ: تاء الفاعل في ضربتُ وهو مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد، أو يكون الاسم على حرفين كـ:

---

[1] م س، ص: 257.

الضمير " نا " الواقع مفعولا به في قولنا: أكرمنا زيدٌ وهو ضمير مبني، لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.[1]

وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم، وسمي المضارع بهذا الاسم، لأنه يضارع أي يشبه اسم الفاعل في عدد الحروف، ونسق الحركات والسكون، يقول سيبويه: ((وإنما ضارعت الأفعال المضارعة أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك: لفاعل ...)).[2]

✓ 3- علة استغناء:

علة الاستغناء: و قد نص العلماء على هذه العلة من لدن سيبويه جاء في الكتاب : ((لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء، و قال: و ربما استغنوا بمفعلة عن غيرها، و استدل على عدم الجمع بين نواصب الفعل المضارع و السين وسوف استغناء بالنواصب عن الأخيرة و قال أن ما ذكروه من أن النواصب تخلص للاستقبال هو مذهب سيبويه و يدل على ذلك أنه لا يجوز الجمع بينهما و بين السين و سوف إذا أغنى الناصب عنهما، و قال في جمع بنت على بنات, و أما بنات فليس بجمع سلامة لأن اللفظ لم يسلم فتقول: بنتات، و لا رجعت على الأصل عند حذف العوض فتقول بنوات، كأخوات, و إنما الألف و التاء عوض

---

[1] سيبويه: الكتاب،م س، ص: 13، 14، 15، 16 ...

[2] الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1، ج1، 2008، ص:28 .

من المحذوف كما كانت الواو و النون في بنون عوضا من المحذوف استغني ببنون عن ابنون، و استغنوا ببنات عن بنوات)).[1]

وكـ: حذف كل من المبتدإ أو الخبر فيما يجب حذفه فيه،كنحو قوله تعالى:﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾،[2] فاستغني عن المبتدإ بالمصدر المؤول والمقدر جملة ﴿ وأن تصوموا ﴾.

وكـما استغني عن الخبر بالفاعل (أخواك) الذي سدّ مسد الخبر في نحو قولهم: (أناجح أخواك).

وكاستغنائهم مثلا: بــ: (ترك) عن (ودع).

✓ 4- علة استثقال:

علة استثقال, ومن ذلك قوله في عدم كسر نون الأفعال الخمسة على أصل التقاء الساكنين، فلم يقولوا تفعلون استثقالا للجمع بين الواو و الكسرة, أو بين الياء و الكسرة، وكـ: استثقالهم الواو في "يعد" لوقوعها بين ياء و كسرة (يَوْعِدُ)، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلا وجب أن يحذفوا منها، طلبا للتخفيف، فحذفوا الواو ليخفّ أمر الاستثقال.[3]

---

[1] عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، (د ط)، (د ت)، ص: 19 .

[2] البقرة: الآية: 184 .

[3] السيوطي: الاقتراح،م س، ص: 259 .

وكـ: تقدير الضمة والكسرة في المنقوص كنحو قوله تعالى:﴿ يوم يدعو الدّاعي ﴾[1]، فـ (الدّاعِي) في الآية مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء استثقالا.

وأما في الآية الثانية ﴿ أجيب دعوة الدَّاعِي ﴾[2]، فمجرور وعلامة جره الكسرة المقدّرة على الياء استثقالا.

✓ 5- علة فرق:

و من ذلك ما علل به كسر نون المثنى كنحو قوله تعالى: ﴿ كلتا الجنتينِ﴾ [3]فرقا بينه و بين نون جمع المذكر السالم في نحو قوله تعالى:﴿ إنَّ الْمُسْلِمينَ والْمُسْلِمَتِ ﴾[4]، و منه التمييز بين ألقاب البناء و بين ألقاب الإعراب فرقا بينا.فالماضي مثلا يبنى على الفتح في نحو قولنا: (دخلَ أو فتحَ) وعلى السكون في قولنا:(بَنيْتُ)،وكذلك الضمائر فهي مبنية، وأما المضارع مثلا فيرفع بالضمة، والمفعول ينصب بالفتحة كما في قوله تعالى:﴿ اللهُ يبسطُ الرزقَ لمن يشاء ﴾[5]...

---

[1] القمر: الآية : 6.

[2] البقرة: الآية : 186 .

[3]الكهف: الآية: 33 .

[4] الأحزاب: الآية: 35.

[5]العنكبوت :الآية: 62.

✓ 6- علة تعويض:

و هي مما فصل فيه ابن جني القول، فعقد لها بابا في كتابه الخصائص، قال: باب في زيادة الحرف عوضا عن آخر محذوف: اعلم أن الحرف الذي يحذف و يجاء بآخر عوضا منه على ضربين:

أحدهما أصلي و الآخر زائد، كما علل ذلك أبو حيان في بعض المسائل و قال: و من ذلك حذف الواو من أخت و التعويض عنها بالتاء، فلما أريد جمعها بالألف و التاء ردت الواو، ذلك أنها هنا حذفت بشرط العوض و رجعت الواو فقيل: أخوات.

✓ 7- علة توكيد:

و بها علل دخول نون التوكيد على الفعل المضارع لتوكيده، كنحو قوله تعالى:﴿ ليسجننّ وليكوناً من الصغرين ﴾،[1] (ليسجنّ) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون للتوكيد، و(ليكونا)، فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة.

وكـ: إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة على فعل الأمر كنحو قولنا: (افْهَمَنَّ)[2]

✓ 8- علة نظير:

و المراد بها حمل الشيء على نظيره لإثبات حكمه لوجود علة بين الشيئين.

---

[1] يوسف: الآية : 32 .

[2] عبد الله بن سليمان العتيق :الياقوت في أصول النحو، م س، ص: 19.

و من ذلك ما جاء من حمل أولات على ذوات في الوزن فقال: و صارت محمولة على نظيرتها و هي ذوات.

وكـ: كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره.

✓ 9- علة نقيض:

مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حملا على نقيضها، قال تعالى:﴿ ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ إلا في كتب مبين ﴾،[1] وهو تأكيد للنفي.

وقال تعالى:﴿ إن اللهَ على كل شيء قدير ﴾،[2] وهو تأكيد للإثبات، وهما متناقضان.

و به علل افتقار الأسماء إلى الإعراب فلولا الإعراب لا لتبست هذه المعاني، وحمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس.

✓ 10- علة حمل على المعنى:

و من ذلك تذكير الفعل مع المؤنث حملا على معنى المذكر، و منه قوله تعالى ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾.[3]

لأن الموعظة بمعنى الوعظ.

---

[1] يونس: الآية:61.

[2] النحل : الآية:77.

وقد أشار النحويون إلى أن الفعل (جاء) ذكّر لثلاثة أوجه: فالأول الذي ذكرناه سابقا في الاستشهاد، وأما الثاني فإنما ذكّر الفعل (جاء) لأن تأنيث موعظة ليس بحقيقي، بينما الثالث إنما ذُكِّر للفصل بين الفعل (جاء) والفاعل (موعظة) بالمفعول به، وهو الهاء.

ونظيره قوله تعالى:﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينت ﴾.[1]

فالبينات بمعنى الحجج والأدلة.

✓ 11- علة أولى:

كتقديم الفاعل على المفعول به لأنه أحق بذلك رتبة، قال تعالى:﴿ وضرب اللهُ مثلاً قرية ﴾.[2]

و من ذلك ما علل به تقدير الحركة في باء أبوك قال: و الأولى أن نقدر حركة الباء- يعني في أبوك – هي حركة اتباع بعد حذف حركة الأصل لتتوافق الأحوال كلها رفعا ونصبا وجرا في الإعراب ومن ذلك أيضا قوله: و مثال ذلك: الأجذاع انكسرن أولى من الأجذاع انكسرت، و الأجذاع كسرتهن أولى من الأجذاع كسرتها.

✓ 12- علة تغليب:

كنحو قوله تعالى:﴿ وكانت من القانتين ﴾،[3] دون ذكر للقانتات لتغليب المذكر على المؤنث فأدرجت السيدة مريم فيه ،ليكون التغليب في الآية إما للشرف أو للتخفيف أو للكثرة.

---

[1] آل عمران : الآية: 105.

[2] النحل : الآية: 112.

[3] التحريم : الآية: 12 .

وكـ:قولهم أيضا في الرد على ابن مالك: بل قالوا ضبعانان تغليبا للذكر على الأنثى، و منه ما جاء في جمع لجة، و غلب التحريك في جمع ربعة، و منه ما جاء في تغليب القمر من قولهم: القمران.[1]

✓ **13- علة تخفيف**:كالإدغام وهو أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك حيث يصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد كنحو إدغام الميم في الميم من قوله تعالى: ﴿وقد كفروا بما جاءكم مّن الحقّ﴾....[2]

و بها علل أبو حيان فتح نون الأفعال الخمسة فقال: و كانت مفتوحة طلبا للتخفيف.

✓ **14- علة إشعار**:

فإشعار مصدر أشعره بالشيء ؛أي أعلمه به؛ فالإشعار كالإعلام وزنا ومعنى.

كـ: قولهم في جمع موسى : (موسَوْن)؛ بفتح ما قبل الواو؛ إشعارا بأن المحذوف ألف، وأصله (مُوسَيُون) تحركت الياء، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا، ثم حذفت لملاقاتها ساكنة مع الواو الساكنة، و من الأمثلة أيضا ما قيل في جمع "ابن" بالواو و النون، و بنت بالألف و التاء فيهما مخالفة للمثنى، ذلك أن القياس أن يقال: ابنون و ابنات، لأنهم يقولون في التثنية: ابنان و ابنتان، و لكنهم لما حذفوا همزة الوصل فتحوا الباء تنبيها على أن أصلها الفتح.[3]

---

[1] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، م س، ص:263.

[2] الممتحنة: الآية : 1 .

[3] السيوطي: الاقتراح ، م س، ص: 264 .

✓ 15- علة تضاد:

فالفعل "يفعل" يتخصص للحال باقترانه باللام كما في "إن زيدا ليقوم" و يتخصص للاستقبال بالسين، فحملت اللام على السين و بينهما تضاد، و العلة الجامعة التخصيص.

وكقولهم: الأفعال التي يجوز إلغاؤها، كأفعال القلوب متى تقدمت وأكّدت بالمصدر أوبضميره، لم تلغ أصلا لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد، لأن الإلغاء يقتضي الإهمال، وعدم الاعتداد بالشيء، فعلة عدم إلغائها التضاد.

✓ 16- علة تحليل:

و من ذلك قوله في "لو" الامتناعية بأنها ليست شرطا في اللفظ لأنها لا تجزم، و لا في المعنى لأن الشرط إنما يكون بالنظر إلى الاستقبال.

و كـ: الاستدلال على اسمية " كيف " بنفي حرفيتها لأنها إذا ضمّت إلى اسم تركب منها كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل في نحو قوله:﴿كيف فعل ربك﴾[1]، لأن الفعل لا يسند لمثله، فانحلت دعوى عدم اسمية (كيف) بعدم إمكان قسيمي الاسم، وهما الفعل والحرف، فتعين كونها اسما ؛ إذ لاقسيم للفعل والحرف سوى الاسم.[2]

---

[1] الفيل: الآية :1 .

[2] ينظر: السيوطي : الاقتراح ، م س، ص: 265.

✓ 17- علة معادلة:

أي موازنة ومقابلة ك: تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم من نحو قوله تعالى:﴿...مسلماتٍ مومناتٍ قانتاتٍ تائباتٍ عابداتٍ﴾،[1] فالتنوين من الشاهد يقابل النون من جمع المذكر السالم في نحو قوله تعالى:﴿ فرح المخلّفون ﴾[2]

وفي قوله:﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون ﴾.[3]

و من ذلك أيضا ما قيل في تعليل تحريك عين الاسم على وزن "فعلة "و عدم احتمال الصفة، قال: و إنما احتمل الاسم التحريك دون الصفة لأن الاسم أخف من الصفة، فعادل ثقل الصفة ثقل الحركة، و الملحوظ في العلة المتقدمة علة أخرى و هي علة التخفيف

✓ .18- علة وجوب:

ك: انقلاب كل من " الواو " و" الياء " ألفا عند تحركه وانفتاح ما قبله كنحو قولنا: قَوَلَ إلى قال.

وكتعليلهم رفع الفاعل حيث تعدد رفعه على حسب صيغة الكلام فقد يرفع بالضمة وهو مفرد كقوله تعالى:﴿ قد فرض الله تحلة أيمانكم ﴾،[4]

---

[1] التحريم :الاية :5.

[2] التوبة : الاية :81.

[3] الانفال : الاية : 65.

[4] التحريم : الاية : 2.

أو بالواو في جمع المذكر السالم كقوله تعالى: ﴿ فرح المخلفون ﴾[1]، أو بالألف في المثنى كقوله تعالى:﴿ قال رجلان من الذين يخافون ... ﴾[2]

و قد علل أبو حيان في غير ما موضع، من ذلك قوله: و الاستقبال لازم للأمرية فلوا انتفى بتبدلة انتفت الأمرية، و قال: وتضمن معنى الحرف من موجبات البناء.

✓ 19- **علة أصل:**

كـ: استحوذ فبقي على أصل الاستعمال قال تعالى:﴿ استحوذ عليهم الشيطان﴾[3] وقياس بابه (استَحَاذَ) لتحرك الواو فيه ولأصالتها وانفتاح ما قبلها، وقد أخرجه أمير المؤمنين عمر – رضي الله عنه – على القياس فقرأ (استحاذ) كاستقام.

وكـ: {يؤَكْرِمُ } بإثبات الهمزة كيُدَحْرج مضارع { أَكْرَم }ومقتضى القياس حذف الهمزة، لكنهم أبقوها تنبيها على الأصل.

وكـ: السكون في البناء.[4]

و من ذلك تعليله تقديم الجر لاختصاصه بما هو أصل، و هو الاسم، و تأخيره الجزم لإختصاصه بما هو فرع.

---

[1] التوبة : الآية 81.

[2] المائدة: الآية : 63.

[3] المجادلة :الآية:19.

[4] السيوطي :الاقتراح،م س ،ص:264.

✓ 20- علة مجاورة:

كمثل المجاورة في قولهم: {جُحرُ ضبٍ خربٍ} وضم لام { الحمدُ لُله } لمجاورتها الدال، ف {خرب} حقه الرفع لأنه صفة لـ {جحر }إلا أنه لما جاور { ضباً } المجرور بالإضافة جُرَّ لمجاورته.[1]

ومن ذلك ما عللوا به قراءة الاتباع: ﴿ الحمد لله ﴾[2] بكسر اللام أو ﴿ الحمد لله ﴾ أو بضم اللام اتباعا للدال.

✓ 21- علة جواز:

ما ذكر في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة؛ فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل،لا لوجوبها، وهي ظاهرة صوتية؛ لأنها عبارة عن تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة، والأمثلة كثيرة في القرآن كقوله تعالى:﴿ طه ﴾[3]، ألا ترى أنك نحوت بالفتحة نحو الكسرة، وفي قوله: ﴿ أبصارهم ﴾[4]،فإنك أملت الألف نحو الياء، وفي الأفعال قال تعالى: ﴿ وأليس للانسان إلا ما سعى ﴾[5]، ألا تراك نحوت بالألف نحو الياء في {سعى } التي انقلبت عنها.

---

[1] م س،ص:261.

[2] الفاتحة : الاية :1.

[3] طه : الاية :1

[4] البقرة : الاية : 7.

[5] النجم : الاية : 39.

✓ 22- علة مشاكلة:

وهي في اللفظ كـ: تنوين غير المنصرف لمجاورته المنصرف في قوله تعالى:

﴿ سَلَاسلاً و أغلالاً ﴾[1]

فنونت ﴿ سلاسلاً ﴾، مع أنه صيغة منتهى الجموع الموجبة لعدم تنوينه ؛لمناسبة ﴿أغلالاً﴾

و ذلك كمجيء الألف في الظنونا و السبيلا للمشاكلة بين الفواصل، ومنه أيضا ما جاء في الدعاء المأثور: { اللهم رب السماوات و ما أظللن، و رب الشياطين و من أضللن } و قوله: { لا دريت و لا تليت، و ارجعن مأزورات غير مأجورات }.

✓ 23- علة اختصار:

كحذف " النون " من مضارع "كان " المجزوم بالسكون في نحو قوله تعالى:﴿ ولم أك بغيّا ﴾[2]

فالأصل {ولم أكن } فحذفت النون اختصارا.

وفي الترخيم حذف آخر الكلمة المناداة تخفيفا كـ: ندائنا لفاطمة {يا فاطم }، ولعائشة { يا عائش }.

✓ 24- علة دلالة الحال:

كحذف العامل في نحو قول المستهل: { الهلالُ }، ففي الرفع العامل " هذا " وفي النصب "انظر" فالهلال بالرفع خبر لمبتدإ محذوف أي هذا الهلال، فحذف العامل "هذا " للدلالة على

---

[1] الانسان : الآية:4.

[2] مريم : الآية:20.

الحالة القائمة بالرأي عليه، ويجوز نصبه بفعل محذوف لدلالة الحال أيضا، أو لأن النصب يفهم بالقياس عليه.[1]

وأما الصنف الثاني فلم يتعرض له الدِّينوري ولم يبينه بل تطرق له ابن السراج في الأصول وسماه بعلة العلة كما أشرنا إلى ذلك في أقسام العلة.

ثانيا: خصائص علل الدِّينَوْرَي:

من خلال دراستنا لعلل الدِّينوري يمكننا أن نستقرأ ونستقصي بعض خصائصه ومنها ما يلي:

- ✓ – الكشف عن الظواهر اللغوية أو الصرفية أو الدلالية أو التركيبية وتعليلها كظاهرة الحذف أو التخفيف أو الإبدال، ومن ذلك ما جاء في الترخيم من حذف حرف التاء المربوطة لما ننادي على " فاطمة " أو " عائشة "فنقول: يا فاطم، يا عائش، فالترخيم هو حذف آخر الاسم المنادى تخفيفا.
- ✓ – تطبيق القواعد النحوية بأنواعها المختلفة من فاعلية ومفعولية وحال ونعت وغيرها من بقية الأبواب النحوية، ومنها : المسند والمسند إليه،كـ: قولنا في الفعل والفاعل: " قام زيد " و" ينطلق عمرو " ، فالمسند هو الفعل " قام " والمسند إليه هو الفاعل " زيد " وقس على ذلك ما كان في بابها.

[1] السيوطي : الاقتراح ، م س ، ص:264.

المبحث الثاني: أوجه اختلاف علل الدِّينوري.

ومن بين أوجه الاختلاف الناشيء عن تعدد علل الدِّينوري مايلي:

أولا: الحذف: و قد ذكر سيبويه في كتابه أن العرب تحذف في الألفاظ، ومن ذلك:

- مايحذف من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدد كقول امرىء القيس:[1]

لا وأبيكِ ابنة العامريّ لايَدَّعي القوم أني أَفِرْ.

والأصل (أفرُّ) فهو مضطر إلى حذف أحد الحرفين ، لاستواء الوزن ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة.

- تخفيف المشدد وتسكينه مع حذف حرف بعده كقولهم في " عنّي " " عنْ " قال الأعشى:

وعهد الشباب وثارا ته فإن يكُ ذلك قد زال عنْ [2]

- حذف ياء المتكلم وتسكين ما قبلهان قال لبيد:

إن تقوى ربنا خير نفل وبإذن الله ريثي وعَجَلْ[3]

والشاهد: " ريثي وعَجَلِي ".

---

[1] أبو سعيد السيرافي : شرح كتاب سبويه ، م س ، ج1، ص:206.

[2] م ن ، ج1 ، ص:207.

[3] م ن ، ج1 ، ص :211

- أن تحذف للترخيم ما يجوز حذفه، وتجعل باقي الاسم كاسم غير مرخم، فتجريه في النداء على ما ينبغي للاسم المفرد كما في " حارث " "يا حارِ" وفي "حنظلة " "يا حنظلُ " وفي "هرقل " "يا هرقْ "

- حذف النون الساكنة من الحروف التي بنيت لالتقاء الساكنين كما قال الشاعر: [1]

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقني إن كان ماؤكِ ذا فضلِ

أراد: ولكن اسقني، فلم يتزن .

- حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو جائز في الكلام فقد قرىء قوله تعالى:

﴿ قل هو الله أحدُ الله الصمد ﴾[2]، وكان عمارة بن عقيل يقرأ:﴿ ولا الليل سابقُ النهار﴾[3] فقيل له: لو قلت سابقٌ النهار بالتنوين فقال: لو قلت سابقٌ النهار لكان أثقل، وقرأ عمرو بن العلاء قوله:﴿وقالت اليهود عزيرُ بن الله ﴾[4] ، فحذف التنوين من (عزيرُ) لالتقاء الساكنين.

- أنهم يدخلون جزما على جزم إذا لم يلتق فيه ساكنان فأسقطوا الياء من " يشتري " و "يتقي " وربما اضطر الشاعر فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء فيقول: " لم يشترْ زيد شيئا "، و " لم يتقْ زيد ربه "، فجعل الحذف والتسكين علامة للجزم لأن التسكين لا يحصل

---

[1] م ن ، ج1، ص:211.

[2] الاخلاص :الآية: 1، 2.

[3] يسن: الآية : 40.

[4] التوبة : الآية: 30.

إلا بهما ، وقد يجوز أن يكون هذا على لغة من يحذف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ما قبلها كقوله تعالى:﴿ ذلك ما كنا نبغ ﴾[1].

ثانيا: البدل:

وقد حكى الكسائي أن بعض العرب يقلب من الهمزة ياء في التثنية، وبعضهم يقلبها واوا ، وبعضهم يدعها همزة على حالها، كقولهم في تثنية " رداء " : " رداءان " و "ردايان " و" رداوان " فشبه الشاعر ألف الإطلاق بألف التثنية.

ثالثا: تأنيث المذكر وتذكير المؤنث:

كما قال الشاعر: [2]

وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر

أراد بالأبطن القبائل، فذهب مذهب القبائل في تأنيثها، وإلا فقد كان الوجه أن يقول: عشرة لتذكير البطن .

ومنها أن العرب كانت تقول : " عنقٌ من الناس " في معنى جماعة .

قال الهذلي:

تقول العادلات أَكُلَّ يوم لرَجْلة مالك عنقٌ شِحاَحُ

كذلك يقتلون معي ويوما أؤوبْ بهم وهم شُعْثٌ طِلَاحُ[3]

---

[1] الكهف:الآية: 64.

[2] السيرافي: شرح كتاب سبويه ، م س ، ج1،ص:252.

[3] م ن ، ص:252.

فجعل العنق الجماعة .

ومنها ما ورد في قوله تعالى: ﴿ فظلَّت اَعناقهم لها خاضعين ﴾[1]، فالأعناق: هم الرؤساء، كما يقال: " هؤلاء رؤوس القوم " و " هؤلاء وجوه القوم " يراد بهم الرؤساء والمنظور إليهم، وليس القصد إلى الرؤوس المركبة في الأجساد ولا إلى الوجوه المخلوقة في الرؤوس، فكأنه قال: فظلت رؤساؤهم خاضعين.

رابعا:التخالف في الأدوات :

وهو ما جرى فيه استبدال أداة بأخرى لشبهها معنى أو وظيفة نحوية أو رسما قرآنيا أو مما يمكن أن يحمل بعضه على بعض، وقد يأتي هذا التخالف بين أدوات العطف أحدها مكان الأخرى كالواو في موضع (أو) أو (أم) في موضع (أو) أو العكس ...

وقد يأتي بين أدوات التوكيد حين تستبدل إحداها بأخرى أو تستبدل بها أداة غيرها ، تحل محلها أو تقوم بوظيفتها وهلم جرا [2]

ومن التخالف في التشابه في الرسم القرآني مثلا ما جاء بين (إن)و (أن) في قوله تعالى:﴿يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المومنين﴾ في كسر الألف وفتحها قرأ الكسائي بكسر الألف والباقون بفتحها .

---

[1] الشعراء: الآية:4.

[2]ينظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تح/بدر الدين قهوجي ، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1 ، 1419هـ/1999م، ج3 ،ص: 98 .

فالحجة لمن كسر أنه جعلها مبتدأة، والحجة لمن فتح أنه عطف على قوله:﴿يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله﴾[1] يريد: وبأن الله .

- **الإعمال والإلغاء في الأدوات** :

هناك أدوات عاملة في ما وجدت وكيف ما استعملت، وأدوات أخرى تعمل أحيانا ولا تعمل أحيانا أخرى، إما بتغير في دلالتها، وإما لمعطل يعطلها عن العمل فيما بعدها .

ومن ذلك الاختلاف في إعمال (كان) ومنه قوله تعالى:﴿وإن كانت واحدة﴾[3] قرأها الكل بالنصب ، ونافعا بالرفع (واحدةٌ).

ومن الاختلاف في إعمال (إن) قوله تعالى:﴿قالوا إن هذان لساحران﴾[3] أجمع القراء على تشديد نون (إن) إلا ابن كثير وحفص عن عاصم فإنهما خفضاها، وأجمعوا على لفظ الألف في قوله (هذان) إلا أبو عمر فإنه قرأها بالياء، وأجمعوا على تخفيفها في التثنية، إلا ابن كثير فإنه شددها، فالحجة لمن شدد النون في (إن) وأتى بألف في (هذان) أنه احتج بخبر الضحاك عن ابن عباس بأن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب، فهذه اللفظة بلغة

---

[1]آل عمران: الآية:171 .

[3]النساء: الآية: 11.

[3]طه : الآية: 63.

(بلحارث بن كعب) خاصة لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه لا يقبلونها بنصب ولا خفض، قال شاعرهم (رؤبة)من (الرجز)[1]

إن أباها و أبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

والحجة لمن خفف النون أنه جعلها خفيفة من الشديدة فأزال عملها، ورد ما كان بعدها منصوبا إلى أصله فهو المبتدأ وخبره فلم يغير اللفظ ولا لحن في موافقة الخط، فإن قيل إن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، لايقال: زيد لقائم، فقل: من العرب من يفعل ذلك تأكيدا للخبر وأنشد شاهدا لذلك من قائل مجهول من الرجز :

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء وتكرم الأخوالا[2]

والوجه الأخر أن يكون (إن) ها هنا بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) كقوله تعالى : ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾[3].معناه والله أعلم ما كل نفس لعليها حافظ.

وقال أبو العباس المبرد: أولى الأمور بأن المشددة أن تكون ها هنا بمعنى نعم ، كما قال ابن الزبير للأعربي لما قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال : إن وراكبها، أراد، نعم وراكبها ، وأنشد ابن قيس الرقيات :

---

[1]جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع اللوامع،تح/ أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،ط1 ، 1418هـ - 1998 ،ج1، ص: 129.

[2]عبد الله عقيل: شرح بن عقيل،دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان،(د ط)،1996، ج1، ص: 195.

[3]الطارق :الآية: 4.

بكر العواذل بالضحى ويلحنني وألومنه

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه[1]

أراد: فقلت نعم ، فوصلها بهاء السكت فقيل له : إن اللام لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى (نعم).فقال : إنما دخلت اللام على اللفظ لا على المعنى .[2]

والحجة لمن قرأها بالياء ما روى عن عائشة ويحي بن يعمر أنه لما رفع المصحف إلى عثمان قال: أرى فيه لحن وستقيمه العرب بألسنتها .

فإن قيل : فعثمان كان أولى بتغيير اللحن فقل ليس اللحن ها هنا أخطاء الصواب، وإنما خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم .[3]

والحجة لمن شدد النون في التثنية ومثلها في قوله تعالى : ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما﴾[4]فقرأت بتشديد النون وتخفيفها، فالحجة لمن شدد أنه جعل التثنية عوضا عن الياء

[1]ينظر:الجاحظ :البيان والتبيين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2 ، 1424ه/2003م، ج2،ص: 182.

[2]بن خلويه: الحجة في القرآت السبع، تح/ عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط6، 1417ه/1996م، ص: 342.

[3]م س، ص: 244.

[4]النساء: الآية : 16.

المحذوفة في (الذي) كما جعلها عوضا عن الألف في ﴿ إن هذان لساحران﴾[1] ليفرق بينما قد سقط منه حرف، وبين ما قدم بُنِي على لفظه و تمامه .[2]

خامسا: البناء والإعراب :

فالمبني هو لزوم أواخر الكلمات حالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليه، والإعراب هو تغيير آخر الكلمة بسبب العوامل الداخلة عليه،[3]ويكون ذلك في الاسم، فيبنى الاسم المعرب كما في قوله تعالى:﴿فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾[4]فقرأ ابن كثير وأبو عمر بالرفع و التنوين ، وقرأ الباقون بالفتح بغير التنوين، فالحجة لمن نصب أنه قصد التبرئة بـــ: (لا) في الثلاثة فبنى الاسم مع الحرف فزال التنوين للبناء، والحجة لمن رفع (الرفث) أنهما قد يكونان في حال من أحوال الحج فنجعل (لا) بمعنى ليس فيهما ونصب (الجدال) في الحج على التبرئة لأنه يريد به المراء والشك في تأخيره وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها .

---

[1]طه: الآية :63.

[2]ابن خلويه :الحجة في القراءات السبع، م س، ص: 121.

[3]مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية ، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، ط3 ، 1992.ص: 94.

[4]البقرة: الآية: 197.

المبحث الثالث:تطبيقات علل الدينوري في القرآن الكريم

الربع الثالث من القرآن الكريم أنموذجا

ونذكر أهم هذه العلل :

1- علة توكيد :

قال الله تعالى:﴿وتا الله لأكيدن أصنمكم﴾[1] ، اللام واقعة في جواب القسم، أكيدن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والنون للتوكيد لامحل لها من الإعراب والفاعل ضمير مستتر.

قال الله تعالى :﴿يأيها النبيء قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعكن وأسرحكن صراحا جميلا ﴾[2] ،فتردن :فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وتعالين : فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وأمتعكن : فعل مضارع مجزوم ونون التوكيد للنسوة ومثله (أسرحكن).

قال الله تعالى:﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله﴾[3] .

قرن: فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة

---

[1] الأنبياء:الآية:57.

[2] الأحزاب:الآية:28.

[3] الأحزاب: الآية:33.

تبرجن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

أقمن: فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

فقد عللنا في الشواهد السابقة دخول نون التوكيد الخفيفة والثقيلة على كل من الفعل المضارع والأمر لاتصالهما بها.

2- علة التخفيف:

قال الله تعالى:﴿أن أشكر لي ﴾[1]، قال الزجاج :هي في موضع نصب على حذف حرف الجر وتقديره بأن اشكر وكقوله تعالى :﴿و انطلق الملأ منهم أن امشوا﴾[2] أي بأن امشوا .

وكقوله تعالى:﴿إن خفت الموالي﴾[3] فيه حذف المضاف أي عدم الموالي أو جور الموالي، وذكر الزمخشري أي خفت فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائي.[4]

وقوله تعالى:﴿واذكر في الكتاب مريم ﴾ [5]فحذفت الياء في الكتاب طلبا للتخفيف.

وقوله تعالى:﴿ولم أك بغيا﴾ [6]فحذفت نون الجزم طلبا للتخفيف ونظيره ﴿ولم تك شيئا﴾[7].

---

[1] لقمان:الآية:14.

[2]ص:الآية:6.

[3]مريم:الآية:5.

[4] الزمخشري:الكشاف،تح/محمد مرسى عامر، دار المصحف ، (د ط) (د ت)،ج5، 6،ص18

[5] مريم: الآية:16.

[6] مريم:الآية:20

[7]مريم:الآية:9

وقرأ الجمهور قوله تعالى :﴿والمقيمي الصلاة ﴾[1] بالخفض على الإضافة وحذفت النون لأجله.

3- علة فرق :

قال الله تعالى:﴿فلما ترآءا الجمعان﴾[2].

﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان﴾[3].

﴿إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين﴾[4]

﴿قال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت﴾.[5]

فكسرت نون المثنى في الشواهد السابقة للفرق بينها وبين نون جمع المذكر السالم في الأمثلة اللاحقة كنحوي قوله تعالى: ﴿وكذلك نجزي المحسنين﴾[6]. وقوله ﴿لأجعلنك من المسجونين﴾[7].

وقوله ﴿فأخرج اني لك من الناصيحن﴾[8].

---

[1] الحج: الاية:35.

[2] الشعراء: الآية:61.

[3] القصص:الآية:15.

[4]القصص:الآية:27.

[5] القصص: الآية:28.

[6] القصص:الآية:14.

[7] الشعراء :الآية:29.

[8] القصص : الآية:20.

﴿ستجدني إن شاء الله من الصالحين﴾[1].

وللفرق بين ألقاب البناء والإعراب نستشهد بما ورد في ألقاب البناء من نحو قوله تعالى في الفعل الماضي المبني على السكون ﴿قال لاتخف نجوت من القوم الظالمين﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي﴾[3].

وما بني على الفتح في قوله: ﴿ودخل المدينة ﴾[4].

وكقوله تعالى: ﴿فاغفر لي فغفر له﴾[5].

فرقا بينه وبين ألقاب الإعراب من نحو قوله تعالى: ﴿والله على مانقول وكيل﴾[6].

فـ : نقول فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ونظيره ﴿فخرج منها خائفا يترقب ﴾[7].

والنصب في المفعول من قوله تعالى: ﴿كما قتلت نفسا﴾[8].

---

[1] القصص:الآية:27.

[2] القصص :الآية:25.

[3] القصص :الآية:28.

[4] القصص:الآية:15.

[5] القصص:الآية:16.

[6] القصص: الآية:28.

[7] القصص:الآية:61.

[8] القصص:الآية:19.

4- علة نقيض:

وذلك مثل نصبهم النكرة بـــ(لا) في الأمثلة الأتية:

﴿إنني أنا الله لا إله إلا أنا ﴾[1]

﴿إن لك في الحياة أن تقول لا مساس﴾[2]

﴿يومئذ يتبعون الداعي لا عوج له ﴾[3]

﴿ومن يدع مع الله إله أخر لا برهان له به﴾[4]

﴿تنزيل الكتاب لاريب فيه﴾[5]

التي تؤكد النفي حملا على نقيضتها (إن) التي تؤكد الإثبات في الشواهد الآتية :

﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة﴾[6]

﴿إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾[7]

---

[1] طه:الآية:14.

[2] طه:الآية:58.

[3] طه:الآية:108.

[4] المومنون:الآية:117.

[5] السجدة:الآية:1.

[6] المومنون:الآية:52.

[7] الحج: الآية:1.

﴿إن هذا القرآن يقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون﴾[1]

﴿إن ربك يقضي بينهم بحكمه﴾[2]

﴿إن فرعون وهامن وجنودهما كان خاطئين﴾[3]،وهما متناقضان.

5- علة أولى :

كتقديم المبتدأ على الخبر كما جاء في نحو قوله تعالى: ﴿ذكر رحمت ربك عبده زكريا﴾.[4]

والتقدير هذا المتلو من القرآن ذكر فهذا مبتدأ وهو مقدم على الخبر ذكر .

﴿وقالوا اتخد الرحمن ولدا﴾[5]

6- علة إستغناء :

قال الله تعالى: ﴿أراغب أنت عن ءالهتي ﴾[6]

---

[1]النمل: الآية:76.

[2] النمل: الآية:78.

[3]القصص: الآية:8.

[4]مريم: الآية:2.

[5]مريم: الآية:88.

[6]مريم: الآية:46.

فراغب مبتدأ مرفوع بضمة لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام (أنت) فاعل سد مسد الخبر فاستغني بالفاعل (أنت) الذي سد مسد الخبر عن الخبر .[1]

7- علة حمل على المعنى:

قال تعالى: ﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا ﴾[2]

أما قوله: ﴿ ومن يقنت ﴾، يقرأ بالياء حملا على لفظ ﴿ من ﴾، وتقرأ بالتاء حملا على معناها ومثله : قوله تعالى:﴿ وتعمل صالحا ﴾.

ومنهم من قرأ الأولى:﴿ ومن يقنت ﴾، بالتاء، والثانية و﴿ تعمل صالحا﴾ بالياء، وقال بعض النحويين هذا ضعيف لأن التذكير أصل فلا يجعل تبعا للتأنيث، وما عللوا به قد جاء مثله في القرآن وهو قوله تعالى:﴿ خالصة لذكورنا ومحرّم على أزواجنا ﴾، والأصل أن يقرأ محرّمة على أزواجنا بالتاء المربوطة.[3]

وقال تعالى:﴿إنما أمرت أن اعبد رب هذه البلدة الذي حرّمها﴾،[4] فجاءت (الذي) بصيغة المذكر حملا على أنها صفة (لله)، ومنهم من قرأها (التي) حملا على أنها صفة (للبلدة).

---

[1] أثير الدين محمد الغرناطي:إعراب القران ،تح/محمود شاكر،دار احياء الثرات العربي ،ط1 ،1426،2005 ،ج4،ص143.

[2] الأحزاب: الآية: 31.

[3] أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تح/علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي،ج2، ص: 145.

[4] النمل: الآية: 93.

وقال تعالى:﴿إن هؤلاء لشردمة قليلون﴾،[1] قوله: (قليلون) جمع على المعنى، لأن الشردمة جماعة.

8- **علة جواز:**

فعلامات الإعراب والبناء مظهر صوتي بارز في النظام النحوي من حيث إن الأصوات تؤلف الأبنية الصرفية التي يعتمدها التركيب النحوي، فهي تمثل المظهر المباشر في علاقة النحو بالصوت، والإمالة هي أحد هذه المظاهر الصوتية، وما ورد فيها من تعليل لأنواعها المختلفة وأسبابها المتنوعة التي تَتَحَقَّق في الأسماء والأفعال، لهو علة لجواز الإمالة ولأدل على ذلك ما يأتي في الشواهد التالية:

قال تعالى:﴿ فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى﴾[2] وقال تعالى:﴿ قالا ربنا إننا نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى ﴾،[3] ألا ترى أنك تنحو بالألف نحو الياء في كل من الفعل :

﴿ يخشى ﴾، و﴿ يطغى﴾، وهي منقلبة عن الياء، وفي الأسماء مثل قوله تعالى:﴿ حتى يرجع إلينا موسى ﴾،[4] وقوله تعالى: ﴿ والسلام على من اتبع الهدى﴾، [5] فإنك أملت الألف نحو الياء أو بينهما أو أنك تنحو بالفتحة نحو الكسرة أو بينهما من أجل تحقيق هذه الظاهرة الصوتية.

---

[1] الشعراء: الآية:54.

[2] طه: الآية: 44.

[3] طه: الآية:45.

[4] طه: الآية:91.

[5] طه: الآية:47.

9- **علة تحليل:**

اختلف المفسرون في تحديد وظيفة ﴿ من ﴾، في قوله تعالى: ﴿ النبيء أولى بالمومنين من أنفسهم وأزواجه أمهتهم وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتب الله من المومنين والمهجرين﴾[1]، هل هي ابتدائية أو بيانية.

فجمهور المفسرين يقولون بأنها ابتدائية أن المفضل عليه هم (المومنون والمهاجرون)، والمفضّل هم (أولوا الارحام)، كما تقول: زيدأفضل من عمرو ،فالمفضل زيد والمفضل عليه هو عمرو، ويكون المعنى أولوا الارحام أولى بالإرث من المومنين والمهاجرين، وأجاز الزمخشري أن (من) بيانية ويكون المعنى: أولوا الارحام أي الأقرباء من المومنين والمهاجرين أحق بميراث بعضهم بعضا من الأجانب، وقد رد ابن العربي هذا القول وقال: إن حرف الجر يتعلق (بأولي) لما فيه من معنى الفعل لابقوله: (أولوا الارحام) بإجماع لأن ذلك كان يوجب تخصيصها ببعض المومنين ولا خلاف في عمومها، وهذا حلُّ إشكالها. [2]

10- **علة تغليب:**

قال تعالى: ﴿ ثم يخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم﴾،[3] فقوله: ﴿ طفلا﴾ حال، وهو واحد في معنى الجمع والتقدير نخرج كل واحد منكم طفلا، وتدخل الأنثى فيه تغليبا.

---

[1] الأحزاب: الآية: 6.

[2] محمد علي الصابوني: تفسير آيات الأحكام من القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر، (د ط)،(د ت)، ج1، 225 ،226.

[3] الحج: الآية: 5.

الخاتمة

خاتمة :

بعد هذه الرحلة التي عشناها مع علل الدينوري، نقتطف بعض النتائج التي خرجنا بها من خلال هذا البحث فكان من المناسب إثباتها هنا :

– إن نشأة العلة النحوية كانت نتيجة لدواع اسلامية محضة، وظروف عربية مرافقة لنشأة النحو العربي الأولى، بعيدة عن المؤثرات الخارجية التي يحاول بعض الدارسين إخضاع العلة النحوية لها.

– ما العلة إلا تذييل الحكم النحوي، بما يوضحه ويفسره أو يقويه ويعززه وبذلك يكون للعلة النحوية فائدة جمة للنحو العربي، إذ أنها تستنبط أحكاما ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة فهي لا تناقض القواعد النحوية وهي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي فهي تابعة له.

– إن التشابه والاختلاف الحاصل في النحو واللغة، أدى إلى ظهور علل مختلفة، فكان سببا في الاستفسار عنها، ومدى حاجة الناس إليها .

– كان الهدف من تخصيص الدراسة لعلل الدينوري، هو تيسير تعليم اللغة وخاصة بعد أن تحول النحو من طابعه العلمي إلى الطابع التعليمي، ونرى أن علل الدينوري نافعة يستفيد منها الناس على حسب مستوياتهم فالمتعلمون لا يستغنون عنها من أجل تعميم القاعدة على ما يشملها مثل قاعدة كل فاعل مرفوع، وهي تدخل في علة الأولى مثلا ...وهكذا .

وأما المتخصصون في الدراسات النحوية فهم أولى بالتعمق فيها دراسة و شرحا وتحليلا وفهما.

- إننا لا نجد في كلام النحاة اصطلاحا واحدا للتعبير عن مستوى العلة، وإن كان قريبا من حيث المعنى .

- كما نجد تداخلا لبعض العلل المختلفة في علة واحدة .

- إن من النحاة من جعل مستويات العلل على صنفين ومنهم من جعلها على ثلاثة ومنهم من جعل أحد هذه الأصناف أقساما عديدة .

- يجب أن توحد الاصطلاحات الكثيرة التي يستخدمها النحاة للتعبير عن العلل حتى لا نقع في التضارب والتشاكل ويسهل الفهم والإدراك .

- إن الغاية من التعليل والهدف الذي يحققه المعلل، لهما الأثر الحاصل في تحديد مستوى العلة وموقف النحاة منها

- كما نطلب من اهل الاختصاص أن يولوا عناية خاصة بعلل الدينوري وأن يسهموا في ضبطها وتقنينها وتبسيطها للمتعلمين لما فيها من الفائدة التطبيقية التي تعول على الفهم والإدراك وكسب مهارات التقعيد والتصنيف .

وتتمة لهذا العمل يمكننا القول بأن موضوع هذا البحث فضاء واسع يحتاج لمزيد من العناية والبحث والتتبع للغوص في أغواره و الكشف عن أسراره، إذ لا يمكننا الإحاطة بكل مباحث الموضوع لسعتها وتشعب مسائلها وأخيرا نحمد الله تعالى على أن وفقنا إلى إتمام هذا البحث سائلين إياه أن ينفعنا به في الدنيا والآخرة .

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم .

أ. المصادر

1) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، تح/بدر الدين قهوجي ، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1 ، 1419هـ/1999م، ج3.

2) أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات معجم في المصطلحات، تح/عدنان درويش،مؤسسة الرسالة ،بيروت،(د ط)، (د ت)

3) ابن الأنباري عبد الرحمن أبو البركات كمال الدين :نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،تح/إبراهيم السامرائي ،مكتبة المنار ،الأردن ، ط3 ، 1405هـ-1985 م.

4) ابن الأثير مجد الدين المبارك: النهاية في غريب الحديث والأثر،تح/عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصرية،(د ط)،(د ت).

5) ابن الأنباري: أسرار البلاغة،تح/محمد بهجة البيطار،المجمع العامي العربي بدمشق،(د ط)، (د ت).

6) ابن الأنباري:الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة،تح/سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،ط،1377 هـ-1957 م.

7) جلال الدين السيوطي،الاقتراح في علم الأصول،تح/محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية (د ط)،(د ت).

8) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع اللوامع،تح/ أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،ط1 ، 1418هـ - 1998 ،ج1.

9) ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط3، (د ت)، ج1.

10) الجرجاني:كتاب التعريفات، تح/جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، القاهرة،ط1403،1هـ/1983م ج1.

11) الجمحي محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء، مطبعة المدني ، القاهرة ،مصر ،(د ط)، (د ت) ،ج1.

12) الجاحظ :البيان والتبيين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2 ، 1424هـ/2003م، ج2.

13) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1،ج1،.2008

14) ابن خلويه: الحجة في القرآت السبع، تح/ عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط6، 1417هـ/1996م.

15) الزجاجي،عبد الرحمن أبو القاسم:الإيضاح في علل النحو ، دار النفائس ،بيروت ،لبنان ،ط3 ،1399 هـ-1979.

16) الزمخشري:الكشاف،تح/محمد مرسى عامر، دار المصحف، (د ط) (د ت)،ج5، 6.

17) سيبويه، عمرو بن عثمان:الكتاب،تح/عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1408،3 هـ-1988 م،ج1.

18) ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل: الأصول في النحو،مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ،ط3، 1417 هـ/1996 م ،ج1.

19) علي بن عيسى الرماني :كتاب الحدود في النحو،وكتاب منازل الحروف،(د ط)،(دت).

20) العكبري،أبو البقاء:اللباب في علل البناء والإعراب،تح/محمد عثمان،مكتبة الثقافة الدينية ،ط1 ،1430-2009.

21) ابن فارس أحمد:معجم مقاييس اللغة ،تح / عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،ط ،1399هـ ،1979م.

22) ابن منظور،لسان العرب، تح/عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط 1589.

23) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تح/محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان،ج2.

ب.المراجع:

1) أثير الدين محمد الغرناطي:اعراب القران ،تح/محمود شاكر،دار احياء الثرات العربي ،ط1 ،1426،2005 ،ج4.

2) جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة إبستومولوجية،توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، (د ط)،(د ت).

3) حسن خميس سعيد الملخ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق، عمان، ط1 ، 2000 م،

4) ديوان الفرزدق،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1 ،1407هـ/1989م.

5) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف ، تح/ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي،بيروت،ط2 ،1403.

6) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي،دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،2006.

7) عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، (د ط)، (د ت).

8) عبد الله عقيل: شرح بن عقيل،دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان،(د ط)،1996،ج1.

9) مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية ، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، ط3 ، 1992.

10) مصطفى إبراهيم: إحياء النحو،دار الآفاق العربية،القاهرة،مصر،(د ط)،(د ت).

11) محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة،ط4 ، 1410هـ/1979م.

12) محمد خير الحلواني: أصول النحوالعربي،مطبعة إفريقبا للشرق،(د ت)، (د ط).

13) مجلة عالم الفكر: في العلة وأصول الفقه والنحو،العدد الأول، المجلد 36، سبتمبر 2007.

14) محمد علي الصابوني: تفسير آيات الأحكام من القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر، (د ط)،(د ت)، ج1.

15) الكندي،خالد بن سليمان: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان الأردن،ط2 ،1430هـ/2009 م.

16) المبارك مازن: النحو العربي،العلة النحوية نشأتها وتطورها،دار الفكر، بيروت،لبنان ،ط3 ،1401 هـ/1981م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص	
مقدمة	
تمهيد: نبذة عن حياة الدينوري	8
التعريف به	8
الفصل الأول: العلة والنحو	14
المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا	15
التعريف اللغوي	15
تعريف العلماء للعلة اصطلاحا	16
المبحث الثاني:نشأة العلة وتطورها وتصنيفها	17
نشأة العلة وتطورها	17
تصنيف العلة	22
أقسام العلة	22
العلة التعليمية	23
العلة القياسية	23
العلة الجدلية	23
أنواع العلة	26
علة موجبة	26
علة مجوزة	27
المبحث الثاني: خصائص العلة النحوية	27
المبحث الثالث:اختلاف العلل وأسبابه	29
نوع العلة	29
مسلك العلة	31
سلامة العلة	35
المبحث الرابع:صلة العلة بالدرس النحوي	39

أركان القياس في النحو	46
أقسام قياس العلة في أصول النحو	46
شروط قياس العلة عند علماء أصول النحو	48
الفل الثاني: علل الدينوري	51
المبحث الأول: أقسام علله وخصائصها	52
أقسام علل الدينوري	52
علة سماع	53
علة تشبيه	53
علة استغناء	54
علة استثقال	55
علة فرق	56
علة تعويض	57
علة توكيد	57
علة نظير	57
علة نقيض	58
علة حمل على المعنى	58
علة أولى	59
علة تغليب	59
علة تخفيف	60
علة إشعار	60
علة تضاد	61
علة تحليل	61
علة معادلة	62
علة وجوب	62
علة أصل	63
علة مجاورة	64

علة جواز	64
علة مشاكلة	65
علة اختصار	65
علة دلالة الحال	65
خصائص علل الدينوري	66
المبحث الثاني:أوجه اختلاف علل الدينوري	67
الحذف	67
البدل	69
تأنيث المذكر وتذكير المؤنث	69
التخالف في الأدوات	70
الإعمال والإلغاء	71
البناء والإعراب	74
المبحث الثالث:تطبيقات علل الدينوري في القرآن الكريم	75
علة توكيد	75
علة تخفيف	76
علة فرق	77
علة نقيض	79
علة أولى	80
علة استغناء	80
علة حمل على المعنى	81
علة جواز	82
علة تحليل	83
علة تغليب	83
خاتمة	84
قائمة المصادر والمراجع	91-87
فهرس الموضوعات	92